٤٨١ عبد بلوط



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"..خاصة بالأعضاء

العدد العاشر السنة التاسعة والعشرون ماي (النصف الثاني) ١٩٩٣

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

الخصم والحكم في الادارة الامريكية الجديدة

■ في الوقت الذي كان فيه وفد منظمة التحرير الفلسطينية المفاوض، يطالب الراعي الامريكي بالتدخل كشريك كامل ووسيط نزيه لتسريع عملية السلام، بتنفيذ الوعود والتعهدات، التي قطعتها امريكا على نفسها وعلى "اسرائيل"، لدخول الجولة التاسعة للمباحثات بجدية، كان الفريق الامريكي المكلف بمتابعة عملية المفاوضات، يتفق ثنائيا مع "اسرائيل" على اسقاط الوفد الفلسطيني في فخ مزدوج، يفقد فيه مصداقيته امام قيادته من جهة، وامام الشعب في الارض المحتلة من جهة اخرى. فخلال اكثر من ثماني عشر ساعة متواصلة من الاتصالات بين فريق الادارة الامريكية والوفد الاسرائيلي والسفير الامريكي في تل ابيب ورابين شخصيا، تم الاتفاق على دعوة الوفد الفلسطيني الى اجتماع ثلاثي، يضم الوفدين الفلسطيني والاسرائيلي مع الراعي الامريكي بوصفه الشريك الكامل.

لم يكن من الصعب على القيادة الفلسطينية التي تتابع مجريات الامور بتفاصيلها، ان تدرك ان اللقاء الامريكي، سيكون مصيدة، تهدف منها امريكا الى وضع الوفد الفلسطيني امام الامر الواقع للاقرار بأحد امرين، اما الموافقة على الاعلان في بيان مشترك على ان جولة المفاوضات الجارية، احرزت تقدما وانجازا، حيث ان ادارة كلينتون "المضعضعة" بحاجة الى هذا الانجاز. او ان يتحمل مسؤولية، ان فشل الجولة يقع على عاتقه.

وكان قرار القيادة المركزي ان على وفدنا عدم المشاركة في هذا الاجتماع الثلاثي المصيدة. وان على وفدنا التمسك بالمطالب والتعهدات والوعود، التي قطعت له قبل وبعد مشاركته في الجولة التاسعة. ومن الطبيعي ان تختلف الاراء في تقويم حدث ما في جو الغموض الذي يحيط به. فقد كان البعض يرى ان المشاركة في اللقاء الثلاثي هو تنفيذ لمطلبنا نحن بالتدخل الامريكي. ولم يمض وقت طويل حتى جاءت الورقة الامريكية، الصفعة، في وجه كل من يراهن على بريق امل، يأتي من هذه الادارة الامريكية المنحازة كليا الى جانب "اسرائيل"، مما أكد صحة موقف القيادة. كان من المفروض ان يتم في

البقية ص 22

مهمة التنظيم

نفاوض ونقاتل.. نعارض ونقاتل

■ من المسلم به أن الشروط التي فرضت على منظمة التحرير الفلسطينية، والتي على أساسها تقوم عملية التفاوض الراهنة، منذ مؤتمر مدريد، هي شروط مجحفة وظالمة، ويأتي فرض هذه الشروط ليس نتيجة لاختلال ميزان القوى بين الثورة الفلسطينية والعدو الصهيوني فحسب، وانما نتيجة اختلال ميزان القوى القومي الاقليمي والدولي العالمي، لصالح الكيان الصهيوني وحليفته الاستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية. لقد

انطلقت حركتنا وفجرت الثورة الفلسطينية المسلحة في الفاتح من يناير/ كانون الثاني عام ١٩٦٥ وهي تدرك وتقر بالتفوق العسكري الصهيوني. ولكنها كانت ولا تزال تؤمن بأن القوة المستوردة للعدو والمعتمدة على أنابيب الحياة التي تمده بها الامبريالية العالمية لن تظل الى الابد. فالطبيعة الوظائفية للكيان الصهيوني تجعل من مهمته لفرض استراتيجية التوتر الدائم، أول الحراب المسددة الى صدر الكيان الصهيوني والتي تهدد وجوده.

لقد صاغت حركتنا بنية تنظيمها الطليعي باعتباره أداة الثورة لخلق استراتيجية التوتر الدائم داخل بنية الكيان الصهيوني. فالامبريالية العالمية أرادت بوجود التنظيم الصهيوني الامبريالي ان تزرع في الوطن العربي جسما سرطانيا غريبا عن المنطقة، عدوا لشعوبها، حليفا للامبريالية وحاميا لمصالحها. و كانت مهمة الكيان الصهيوني ولا زال هي تكريس التجزئة والتخلف والتبعية في الوطن العربي. ولذلك كان تصميم حركتنا في بنيتها لتنظيمها على أساس فكرة ثابتة مفادها أن "فلسطين طريق الوحدة وفلسطين طريق التقدم، والثورة طريقا الى الحرية". وكان الكفاح المسلح ولا يزال وسيبقى استراتيجية التوتر الفلسطيني الدائم في الجسم السرطاني الصهيوني الغريب. لم يكن العدو الصهيوني يعترف بوجود شيء اسمه الشعب الفلسطيني.. ولكن التنظيم الفتحوي المسلح.. قوات العاصفة التي شقت درب الفداء بعزيمة وتضحية فرضت اسم فلسطين الشعب وفلسطين الارض على خارطة العالم سياسيا بشكل لا يقبل الجدل.. ولكي يتحقق تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على الارض. يجب ان يدرك ابناء حركتنا وكل الاعضاء في تنظيمنا حيثما كانوا في الاقاليم والمؤسسات أو القوات المسلحة أو المنظمات الشعبية أن عليهم الاستمرار ومتابعة مهماتهم الاستراتيجية في نفس الوقت الذي يقوم فيه الوفد الفلسطيني بعملية التفاوض بشروطها الصعبة. أن توجه أبناء التنظيم للتفرغ الكامل لانجاز أعمالهم في مهماتهم هي التي تجعل من معركة التفاوض وسيلة لتعديل ميزان القوى ولتقليل الخسائر التي يريد المخطط الصهيوني الامبريالي ان يفرضها على شعبنا وقضيتنا.

ان أخطر ما يمكن أن تصاب به حركة ثورية كحركتنا هو ان يصبح العضو المناضل والكادر المقاتل في حالة انتظار لما ستاتي به مفاوضات تجري في ظروف شروط مجحفة ظالمة.. انها حالة اذعان واستسلام مرفوضة بقسوة من كل أبناء فتح، قيادة وقاعدة. ان التحفز الدائم واداء المهمات التنظيمية والقتالية والسياسية والديبلوماسية والجماهيرية كل في مكانها وزمانها هو الذي يسلح المفاوض الفلسطيني الاعزل في مواجهة خصمه الصهيوني المدجج بالقوة والسلطة والتفوق

قضايا تنظيمية
قضايا تنظيمية

التكنولوجي، والمسلح بشريك امريكي كامل يمده بكل أسباب تفوقه.

فنحن اليوم في حركة فتح نخوض معركة مركبة، معركة ضارية نحتاج ليس لكل جهودنا فحسب، وانما لكل جهود وطاقات شعبنا وقواه وتنظيماته سواء التي تؤيد خوض معركة التفاوض او التي ترفضها ولا ترى فائدة منها.

ان ما يجمع ساحتنا الفلسطينية هي الوحدة المركزية والمركزة لحركتنا في كل أطرها وتشكيلاتها. فحركتنا التي تقود الثورة الفلسطينية المعاصرة هي الرافعة التي عليها يرتكز بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية. وقد ارتكز ولا يزال عليها، فهي المعبرة الاولى عن طموحات الجماهير وتطلعاتهم نحو الاهداف التي انطلقت فتح من أجلها، تحرير فلسطين كل فلسطين واقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية وعاصمتها القدس الشريف. واذا كانت موازين القوى الراهنة تحول دون تحقيق هدف استراتيجي فان من لا ينقض لاقتناص الهدف التكتيكي الذي سيؤدي مستقبلا الى تحقيق الهدف الاستراتيجي يسقط في شبكة الانتهازية اليسارية التي تزاود على الهدف العاجل من أجل مصلحة آجلة تريدها. وعلى النقيض، فان كل من يتهالك مرتميا على هدف مرحلي يقتل الأمل في الوصول الى الهدف الاستراتيجي يسقط في شبكة الانتهازية اليمينية التي تضحي بالهدف الاستراتيجي الآجل من أجل مصلحة تكتيكية عاجلة تريدها. لقد خان السادات في كامب ديفيد قضية الامة العربية بأسرها عندما ضحى بالهدف القومي الاستراتيجي.. عروبة واستقلال فلسطين من أجل حفنة رمال في سيناء منقوصة السيادة. وكان موقفه هو مفتاح الشروط المجحفة التي لا تزال تحيط بقضيتنا وشعبنا والتي جعلت مسيرة الثورة الفلسطينية أكثر صعوبة وتعقيدا. لقد استطاع تنظيم حركتنا منذ كامب ديفيد حتى مدريد أن يخوض غمار معارك متتالية وعلى جهات عدة بهدف تكريس حقوقنا الشرعية الثابتة غير القابلة للتصرف، بما فيها حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ان مجرى التفاوض اليوم يزداد صعوبة بسبب قيود كامب ديفيد التي تسلح العدو الصهيوني بسياط الحكم الذاتي الذي يلهب ظهر شعبنا ويحاول حرمانه من حقه في تقرير مصيره.. وحرمانه من الاستقلال الوطني.. ولكن هذا الواقع الفاسد لم يمنع ثورتنا من تفجير انتفاضتها الجبارة داخل الارض المحتلة والتي كان لها الدور الاساسي في تغيير ميزان القوى، بحيث أصبح العالم كله يدرك أهمية استقرار المنطقة بالاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني كما حددت المبادرة الامريكية نفسها ذلك. والتي ارتكزت على قرار مجلس الامن ٢٤٢ الذي يرفض الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ويطالب الكيان الصهيوني بالانسحاب من الاراضي المحتلة. وكذلك قرار ٣٣٨ الذي يطالب بتنفيذ القرار ٢٤٢ ومبدأ الارض مقابل السلام، والالتزام بمبادىء الشرعية الدولية.

ان هذه الركائز في حدها الادنى وفي ظل الشروط المجحفة تسلح تنظيمنا بتعزيز كفاحه اليومي ضد العدو الصهيوني. ويجعل في فم المفاوض الفلسطيني جملة واحدة مفيدة، ما دامت الارض ملتهبة.. الانسحاب.. الانسحاب.. الانسحاب.. **فبالكفاح المسلح.. وبالانتفاضة..** بعزيمة الفهود الاسود وصقور الفتح وشبيبة الثورة، ورص الصفوف بين مقاتلي فتح وحماس وكل التنظيمات الفلسطينية تحت شعارنا التنظيمي الكفاحي.. "وحدة الصف للدفاع.. وحدة الهدف للهجوم"، نستطيع أن نقول للعدو الصهيوني وللمتفرجين المزايدين اللفظيين.. الذي يتحدثون عن التحرير في الخطابات والبيانات بعيدا عن لهيب الثورة ونور الانتفاضة واحضان الشعب. نقول للجميع نحن في فتح.. وفي الثورة الفلسطينية.. وعلى صدر ساحة النضال داخل الارض المحتلة نقول ويقول معنا صوت الجماهير نفاوض ونقاتل.. ونعارض ونقاتل.. **وبالكفاح المسلح الثوري** على الارض وليس بالخطابات والبيانات. هذا هو خط تنظيمنا الفتحوي الثوري منذ مسيرته وعبر كل معاركه نحو فلسطين.

وبهذا نعزز مسيرتنا ونراكم حصاد الخير في مهماتنا الناجحة. وندرأ الفشل بالثبات على موقف المثابرة والتقدم الدائم والهجوم المستمر.. متسلحين بالقناعتين اللتين عليهما يرتكز البنيان التنظيمي لحركتنا في الممارسة العملية وهما، **الايمان المطلق بحتمية النصر.. والاستعداد الدائم للتضحية** ■

الكفاح المسلم

رسالة الى فلسطين..
الوطن والشعب
(٣)

جميعنا في اغتراب عن الوطن وعن الأهل، والذي ذاق مرارة الغربة يعرف حتمية الرسالة وأهمية الاتصال.

كم هي المرات التي نعيد فيها قراءة رسالة ما، وخاصة عندما تكون صادرة عن أشخاص عزيزين على القلب.. نقلب الكلمات وندور المعاني ونحفظ - أحيانا - نصها..

وهكذا كانت حالنا مع رسائل الأبطال الفدائيين.. أبطال عملية (أم الرشراش) والذي يصادف اليوم يوم ٣٠-٥-١٩٩٣ الذكرى السنوية الأولى لاستشهادهم..

في العدد السابق من نشرة فتح، وما قبله، كان لقاؤنا مع الشهداء مدحت عمرو، ويوسف دهشان والأسير مؤيد نصر ومع "عاصف" و"عزمي" و"أبو المعتصم"..

كنا مع بطاقاتهم، مع تطلعاتهم، مع أحاسيسهم، مع طلبهم للشهادة.. وكان لبعضهم ما أراد.. واختار الله من أراد..

ان أهمية المعاني الواردة في الرسائل الموجهة الينا تكمن في أن أصحابها قد كتبوا كلماتها وهم على أبواب الاستشهاد، يدقون باب الجنة بقبضاتهم الممسكة بسلاحهم ولذا فلا زيف فيها ولا نفاق وانما هي الصدق كله والاخلاص كله..

واننا اذ نقوم بعرض ما توفر من رسائل لهذه المجموعة المقاتلة، كان هذا أقل الواجب لتكريم الشهداء في ذكراهم السنوية الأولى.. ومن لم نجد له ما خطته يداه فيكفي أنه قد ترك بصماته على طريق الكفاح المسلح.. طريق النصر..

رسالة الحب الى ست الحبايب التي تركها وراءه الشهيد مدحت عمرو وكذلك رسالته الى أخيه عزمي.. وهي نموذج للكتابة المتألقة في المعاني والمتدفقة بالصدق.. هي كشف للايمان العميق الكائن في نفوس الفدائيين.. الايمان بالشهادة وبحياة الخلد.. وبالجهاد المفروض علينا حتى نكمل تحرير وطننا فلسطين، الأرض التي باركها الله..

لكل أمة من أمم الأرض ثقافة تعرف بها، وثقافتنا التي نتميز بها عن غيرنا من الأمم هي ثقافة الاستعلاء على الظلم والبغي، ثقافة الحرية والاستقلال، ثقافة الاقدام على بذل المال والنفس في سبيل الله والوطن..

ولقد ربح أبطالنا، فباعوا أنفسهم، بأغلى الأثمان، بجنة الخلد.. وغيرهم.. رخصت أنفسهم، فباعوها على موائد حثالات الأمم!!.. فهانوا.. ومن يهن يسهل الهوان عليه..

(١)

رسالة الى ست الحبايب..

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الوالدة الحبيبة حفظها الله،

تحية طيبة ارسلها لك الا وهي تحية الثورة التي لا تطفأ نيرانها وأرجو من الله تعالى أن تصلك هذه الرسالة وانت في أتم الصحة والعافية من الله.

أمي الحبيبة أنت أمي وتتمني لي الخير كل الخير وتريدين أن اكون في أحسن حال، وأنا متأكد من هذا لهذا كنت منذ زمن بعيد جدا أرى أن أفضل حياة هي حياة الثائر الذي سيلقى يوم ما شهادة تسعده في الحياة الآخرة حياة الخلد، وقد أخذتها الان يا أمي وكل ما أتمناه أن تدعى لي وتسامحيني على ما بدر مني فلم أكن اقصد جرحك ابدا ولكن يا أمي الجهاد فرض علينا.

وأنا لا أستطيع العيش ضمن المجتمع الذي يحيط بنا وبقيوده هذه لذلك قررت الجهاد وأخذ الشهادة في سبيل الله وحده خالصة لوجهه تعالى انشاء الله كي أكسب الحياة الخالدة في عيشة راضية مريحة. وكما أنا متوقع منك كأم فدائي أن تكوني فدائية فاذا كانت الدموع تريحك فلا بأس بها ولكنني لا أحب أن اراها في عيونك الغالية لانها ستكون بمثابة نار أكوى بها في قلبي اريدك أن تفرحي لي وتزغردي وترقصي ولا تقبلي كلمة عزاء بل كلمة تهنئة وأن لا تلبسي الاسود بل البسي كل الالوان التي تحبين وأنا بينكم يا أمي أعيش معكم حتى وان لم أكن جسدا فانا موجود معكم بروحي وفي قلوبكم.

وقبل ختام رسالتي أود أن أقول انني بريء من كل من يبكي بشكل كبير ويلطم الخدين ويشق الثوب وهذه الامور كلها براء الذئب من دم يوسف فأرجو منع كل من يقوم بهذه الاعمال وعدم لبس الاسود وأود تقبيل يديك الطاهرة ووجنتيك ولقاءنا في الجنة يا ست الحبايب يا أم العزم أريدك فدائية.

وختاما تحية ثورية ومحبة وتقدير لك من ولدك.

مدحت عمرو

(٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخ الحبيب عزمي عمرو المحترم،

تحية الثورة وبعد أرسلها اليك مع حبي وتقديري لشخصك الكريم، أرسل اليك هذه الكلمات وأكون قد نلت شرف الشهادة في سبيل الله سبحانه وتعالى.

وقبل ان أتحدث معك في شيء يجب أن تعرف أنني كنت انتظر هذا اليوم بفارغ الصبر فانا واثق من

أنك ستفهم معنى كلامي. أنا أبحث عن حياة الاخرة الهانئة التي لا خوف فيها أبدا لذلك اخترت طريقي هذا وانشاء الله أعطاني الشهادة في سبيله تعالى وليس هناك شيء أريده منك سوى الدعاء لي بالرحمة والمغفرة ورضوان الله علي وقبول جهادي في سبيله.

وأريد أن أعلمك أنني أوصيت بأن ترسل اليك أنت كل ما أملك من مال واستحقاق لتكون لك في مشروعك كما أود منك اعطاء الوالدة مائتي دولار أما الباقي فهو لك، وهناك ما قيمته ثلاثمائة دولار دين مستحق علي ساكتب لك أسماء وعناوين اصحابها ومبالغهم لترسلها لهم. وأما الباقي فهو حلال زلال مني للاولاد ولا أسمح باعطاء أحد غير أمي طبعا حسب حاجتها من هذا المال يا عزمي. وهذه وصيتي وأرجو ان تحترمها ولك مني كل الحب والامتنان وسلامي للاولاد وقبلاتي لهم جميعا.

وسلام لام محمد وأبو ظاهر وأبو علي اذا استطعت ارسال السلام له وسلامي لك.

أخوك مدحت عمرو ولقاءنا في الجنة ان شاء الله.

(٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

الى اخواني على طريق الثورة، الى مناضلي جهازنا الذين يضحون باغلى ما يملكون وباعز ما يملكون في سبيل الحرية لشعبنا وتحريره وتحرير الارض الطاهرة المباركة التي رويت ذراوته بدماء شهدائنا البررة.

تحية الثورة تحية خالدة تتناقلها كل أجيال الثوار والثورة.

اخواني الاحباء انعم الله عليكم بما أنعم علي من الشهادة في سبيله ان شاء الله تعالى، أكتب اليكم هذه الكلمات وكلي ثقة كاملة بأن تحرير فلسطين أوشك ليس ببعيد وهذا كله بفضل الله تعالى علينا وبتضحيات أبناء فلسطين من الشهداء التي تتوافد على فلسطين أفواجا أفواجا.

فالعهد الذي سار عليه شهدائنا من دلال المغربي والاخ أبو جهاد وأبو عاصم وفداء وماجد ونعيم ومنذر وعبد الكريم وأبو الخير وغسان وكايد وعادل وفهد وأبو يحيى وأبو ثائر وأبو عماد ومراد هو نفس العهد كان ومازال وسيبقى حتى التحرير. لقد عاهدت على هذا العهد وعلى أن نناضل حتى التحرير بالكفاح المسلح حتى النصر أو الشهادة والشهادة هي النصر وأنا على ثقة بأنكم على العهد.

كما أتمنى لكم النجاح في كل مهماتكم التي ستوكل اليكم. كما أود التذكير بشيء وهو أن تحرصوا على الموت توهب لكم الحياة وهذه الوصية التي أوصى بها أحد الخلفاء الراشدين لقائد الجيش الذي أرسله لقتال الروم.

واعلموا أيضا أنني وكل اخواني الشهداء ننتظركم بفارغ الصبر واننا معكم في كل ما تفعلون في التدريب في تنفيذ مهماتكم، في كل شيء نحن معكم، ولن نتركم أبدا.

والصبر الصبر والجلد فنحن نقاتل الدنيا باسرها، فلا تكونوا عجولين واحذروا واضربوا عدوكم بقوة ولا تاخذكم بهم شفقة ولا رحمة الصغير قبل الكبير، السن بالسن والعين بالعين.

كما أن العداء الذي بيننا عداء قديم ليس فقط ابن هذا القرن بل من زمن رسولنا الكريم لذلك كونوا على يقين بأنهم لن يرضخوا أو يرحموا أحد منا، فاضربوا ولا تامنوا لهم أبدا. اخواني ارجوا المعذرة اذا اطلت عليكم بهذه الكلمات البسيطة فقد يكون البعض منكم يعرفني وأعرفه وهناك من لم يعرفني ولا أعرفه ولكنني أعرفه عن طريق الثورة حق المعرفة وهو أيضا يعرفني عن طريق الثورة حق المعرفة لذلك لكم مني جميعا كل الحب والاحترام والتحية تحية الثورة.

وسلامي لكم جميعا قيادة وأفرادا، عذرا لهذا الكلام فكلنا قيادة وأفرادا فدائيون.

فسلامي لكل الفدائيين ولقائنا على أرض المعركة ومعا جميعا حتى التحرير.

فاما الشهادة والشهادة نصر واما النصر.

أخوكم المحب

أبو عاصم (عاصف سابقا)

ملاحظة:

قد لا أكون قد ذكرت بعض اخواني في النضال ولكنني لا أستثني أحدا منهم قط، فسلامي لهم جميعا وتحية الثورة لهم مع كل حب واحترام.

١٩٩٢/٥/٢٩م

حق العودة والتعويض

■ ان الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف كما تكرست بموجب ميثاق الامم المتحدة، والقانون الدولي والقرارات الدولية المتعاقبة، متمثلة بحق العودة والتعويض، وحق تقرير المصير وما يترتب عليه من مفاهيم السيادة واقامة دولته المستقلة، فاذا كنا تحدثنا عن حق تقرير المصير بشكل عام، فان حق العودة هو جزء لا يتجزأ من حق تقرير المصير من حيث الاساس والجوهر.

يعرف الاتفاق الدولي الخاص باللاجئين المنعقد في جنيف بتاريخ ١٩٥١/٧/٥٢ (بأن اللاجيء هو كل شخص يوجد خارج دولته كنتيجة لاحداث أو خوف له مبرراته خشية تعذيب يلقاه بسبب الجنس أو الدين أو الرأي فيجعله غير قادر أو راغب في أن يعود الى هذه الدولة) وقد نصت المادة ١٣ (فقرة ٢) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (لكل انسان الحق بأن يغادر بلده أو أي بلد آخر وأن يعود الى بلده) وقد كرس هذا الحق والمبدأ في (العهد الدولي) بأنه مقرون بالاشخاص الذين لهم صفة اللاجيء. وقد كان القرار رقم (١) تاريخ ١٩٦٨/٥/٧ الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذي عقد في طهران اكثر وضوحا حيث نص: (**يؤكد الحقوق التي لا تزعزع لجميع السكان والاهالي الذين تركوا ديارهم نتيجة لنشوب معارك وبالانضمام الى عائلاتهم، عملا باحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان**).

انصبت نظرة الامم المتحدة على القضية الفلسطينية في المراحل الاولى من تشكليها على أنها قضية لاجئين، وقد صدر عنها القرار رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ والخاص (بوجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم، والعيش بسلام مع جيرانهم وان يتم ذلك في أقرب وقت ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى بيوتهم) وبناءا لهذا القرار تم تشكيل لجنة التوفيق التي عهد اليها بتنفيذ الاحكام المذكورة بالقرار، وذلك بتسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم وممتلكاتهم واعادة اسكانهم وتأهيلهم ودفع التعويضات لهم.

ان قبول الدولة الصهيونية في عضوية الامم المتحدة قد جاء معلقا على التزامها بتحقيق شرطين:

١) تنفيذ مضمون قرار التقسيم رقم ١٨١، أي الالتزام بالتخلي عن المناطق التي احتلتها خارج المناطق التي خصصها قرار التقسيم والتي اغتصبتها بعد الهدنة الاولى في ١٩٤٨/٦/١١.

٢) **التزام تلك الدولة بتطبيق القرار رقم ١٩٤ وبخاصة الفقرة (١) منه والخاصة بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويض.**

ومازال هذان الشرطان ثابتان لقبول عضوية "اسرائيل" في الامم المتحدة، والاساس القانوني لاوراق اعتمادها ويتجدد عاما بعد عام وحتى يومنا هذا، والولايات المتحدة تقوم بشكل خاص بتقديم المشروع والذي توافق عليه كافة دولة العالم ما عدا "اسرائيل" التي تمتنع عن التصويت ولا ترفضه بصفتها الدولة المعنية التي تفقد شرعيتها في حال الرفض، وهذا ما تم بالفعل في دورة الجمعية العامة في العام الماضي ١٩٩١، وتم طرح المشروع من قبل الولايات المتحدة

قضايا فلسطينية قضايا فلسطينية

أيضا وكان التوقيت بعد انعقاد جلسات مؤتمر السلام في مدريد.

وبالرغم من ذلك، فقد دأبت "اسرائيل" ومنذ اعلانها كدولة وقبولها في منظمة الامم المتحدة، على رفض تنفيذ هذين القرارين، وكان رفضها ومماطلتها أحد الاسباب الرئيسية التي أفشلت مؤتمر لوزان في أذار من عام ١٩٤٩ بالرغم من القبول العربي والذي جاء على لسان الامين العام للجامعة العربية في ذلك الحين، حيث أعلن (ان القرار العربي لا يعني فتح باب المفاوضات المباشرة مع اسرائيل، وانه مشروط بقبول اسرائيل لقرارات الامم المتحدة حول فلسطين بما في ذلك قرارات التقسيم وحق العودة). وحتى ان "اسرائيل" رفضت حينها اقتراح لجنة التوفيق بخصوص الاعلان عن استعدادها لقبول عودة ١٠٠ الف لاجيء فقط من مجموع ٩٠٠ ألف الى وطنهم وممتلكاتهم مقابل الحصول على صلح مع العرب. وقد كانت هذه المواقف الرافضة لتنفيذ القرارين أو مجرد بحثها، السبب الرئيسي أيضا في فشل مؤتمر باريس، عام ١٩٥١. وقد جاء البيان الشهير والذي صدر في ١٩٥٠/٥/٢٥ عن فرنسا، بريطانيا، والولايات المتحدة والذي تعهدت بموجبه حماية حدود "اسرائيل" القائمة، كان له اثر كبير على مواقف "اسرائيل" الرافضة، وبالتالي دفع بالدول العربية المحيطة بالكيان الصهيوني الى رفض مقترحات لجنة التوفيق.

رغم تأكيد الجمعية العامة للامم المتحدة سنة بعد سنة لهذين القرارين، وعدم الاعلان أو الالتزام من قبل الدولة الصهيونية بتنفيذهما، استمر قبول "اسرائيل" كعضو عامل في الامم المتحدة من دون أن تقوم المنظمة الدولية باتخاذ أية اجراءات رادعة أو عقابية بحق "اسرائيل" التي وافقت على ميثاق الامم المتحدة التي يلزمها بتنفيذ قراراتها كعضوة فيها والتي تسري قراراتها حتى على الدول غير العضو فيها، وقد كان ذلك بسبب الدعم السياسي والديبلوماسي اللامحدود والمطلق في أروقة الامم المتحدة من قبل الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، لدولة الكيان الصهيوني.

عقب وقف المعارك في حرب عام ١٩٦٧، وفي ١٩٦٧/٦/١٤ أصدر مجلس الامن الدولي قراره رقم ٢٣٧ والذي نص على (ان مجلس الامن الدولي يدعو حكومة اسرائيل الى تامين سلامة اهالي المناطق التي جرت فيها العمليات العسكرية، وسلامة مصالحهم وأمانيهم، كما يدعو الى تسهيل عودة الذين تركوا هذه المناطق منذ نشوب المعارك). كما صدرت عديد القرارات اللاحقة عن الجمعية العامة للامم المتحدة في دوراتها المتعاقبة والتي تؤكد جميعها على الطلب من "اسرائيل" الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي والجمعية العامة والتي كانت تواجه بالرفض الاسرائيلي، بل باستعمال كافة الأساليب لاجبار مزيد من الفلسطينيين على ترك بلادهم الى كان من الاراضي التي احتلتها قبل أو بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وان هذه الاساليب وسياسة الرفض الاسرائيلية لا يمكن الا اعتبارها جرائم دولية مندرجة في المادة (٢) من اتفاقية منع جريمة ابادة الجنس البشري الصادرة عن الامم المتحدة سنة ١٩٤٥.

ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وبالرغم من محاولات الدول الغربية النظر اليها ومعالجتها من وجهة نظر انسانية فقط، تبقى المشكلة السياسية الرئيسية ولب الصراع الفلسطيني - الصهيوني، ولابد أن تكون هذه المشكلة واستنادا للقرارين ١٩٤ لعام ١٩٤٨، و٢٣٧ لعام ١٩٦٧ الصادرين عن الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي واستنادا لميثاق الامم المتحدة، وكافة القرارات الصادرة عن دورات الجمعية العامة للامم المتحدة، ووكالاتها ولجانها المتخصصة، يجب ان تكون على رأس جدول اعمال أية تسوية أو حل لقضية فلسطين باعتبارها جزء لا يتجزأ من حق تقرير المصير للشعوب والامم، وليست مشكلة انسانية يعالجها المجتمع الدولي لتحسين اوضاعهم المعيشية أو اعادة اسكانهم وتأهيلهم خارج أرضهم ووطنهم، ولابد لهذين القرارين ان يكونا الاساس القانوني والشرعي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذي ورد في القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، والذي تعتمده الولايات المتحدة كأساس ومرجع لجهود التسوية الحالية، من هنا يتوجب ان يكون هذين القرارين في اطار التفاوض الشامل والتنفيذ المرحلي في المفاوضات الثنائية - الفلسطينية الاسرائيلية جنبا الى جنب مع المرحلة الانتقالية والحكم الذاتي الكامل اذا كان المراد الوصول الى تسوية عادلة في ختام المرحلة النهائية.

اما بالنسبة لحق التعويض وهو العنصر الثاني من حقوق اللاجئين الفلسطينيين (وليس البديل عن حق

قضايا فلسطينية قضايا فلسطينية

العودة) والذي أقرته الامم المتحدة، فهو ثابت كحق العودة لكل فلسطيني مقيم في المنفى والشتات، فقد نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة ٢/٧١ على: (عدم جواز تجريد أحد من ملكه تعسفا) ويمقتضى قرارات الامم المتحدة فان حق التعويض جاء على نمطين:

١) التعويض على الاموال والممتلكات لمن يختار العودة الى فلسطين أو البقاء خارجها.

٢) التعويض عن الخسائر والاضرار للعائدين وغير العائدين.

ويمقتضى (قواعد التوارث الدولي) التي اقرتها الامم المتحدة، "فاسرائيل" بوصفها السلطة التي خلفت حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين تتحمل بحكم هذا، ما كانت سلطة الانتداب مسؤولة عنه وهو حماية حقوق وأموال وممتلكات الفلسطينيين في وطنهم.

ان معارضة هذا الواقع الاسرائيلي (الرافض لحق العودة والتعويض) من الجانب الفلسطيني والعربي، والمجتمع الدولي لم تنقطع في أي وقت من الاوقات، وهذا يدل على أن الرفض الاسرائيلي مهما بلغ من الاستمرار والاصرار فلن يفلح في المساس بشرعية حق العودة والتعويض اللذين ثبتا للفلسطينيين بمقتضى المبادىء والقرارات الدولية، ولم يستطع هذا الرفض الاسرائيلي من الانتقاص من شرعية حقوق الفلسطينيين، بل استطاع تعطيل ممارسة هذه الحقوق لحد الآن، وهو الامر الذي يجعل السلطات الصهيونية تتحمل المسؤولية الدولية، وتعطي القوة القانونية والشرعية للشعب الفلسطيني الاستمرار بالمطالبة بهذه الحقوق الشرعية الثابتة في كل وقت، وفي أي محفل دولي او اقليمي، أو لأية مفاوضات ولا تستطيع أية دولة أو مجموعة دول حرمانه أو الطلب منه عدم التشبث بهذه الحقوق أو تأجيل طرحها أو مناقشتها.

وفي هذا المجال لابد من التذكير بأهم المبادىء التي اقرتها الامم المتحدة وبخاصة تلك التي وردت في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها ٤٣ تحت رقم ٥٣ بغية التوصل الى تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي (وليس حل الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي) وقد جاء في هذا القرار:

ان الجمعية العامة للامم المتحدة:

١) تؤكد الحاجة الى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي وقضية فلسطين هي جوهره.

٢) تطلب عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ - ٣٣٨ والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

٣) تؤكد المبادىء التالية لتحقيق سلم شامل:

أ- انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس والاراضي العربية المحتلة الاخرى.

ب - ضمان ترتيبات الامن لجميع دول المنطقة ومن بينها الدول المسماة في القرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧.

ج - حل مشاكل اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ والقرارات اللاحقة ذات الصلة.

د - تصفية المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

٤) ضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والمباني الدينية.

٥) تنوه بالرغبة المعلنة بوضع الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس تحت اشراف الامم المتحدة لفترة محدودة كجزء من عملية السلام.

٦) ترجو من مجلس الامن اتخاذ التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام بما في ذلك انشاء لجنة تحضيرية.

فاذا كانت هذه المبادىء والاسس لتسوية شاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي بما فيها قضية فلسطين، لا تعطي الشعب الفلسطيني حقوقه الكاملة في تقرير مصيره الشامل على أرض فلسطين الكاملة أسوة بباقي شعوب العالم والتي حصلت عليها، فلابد لهذه المبادىء ان تشكل الحد الادنى من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وان تكون الاطار الشامل للتفاوض والتنفيذ المرحلي، ولا يحق لاية جهة ان تتنازل عن هذا الحد، ولا تستطيع أية جهة أو قوة اجبارنا على ذلك، فالقضية حية في ضمير كل فلسطيني ووجدان المجتمع الدولي، بالرغم من كل الظروف الموضوعية والذاتية والتي لابد أن تكون آنية ■

الحكومة الصهيونية تعالج مشاكلها الداخلية في الساحات الخارجية

■ امعانا في سياسة القمع والتنكيل، التي تمارسها سلطات العدو الصهيوني، على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، يستمر اغلاق الأراضي الفلسطينية وحصارها من قبل القوات جيش العدو الصهيوني، في ظل تحذيرات أمنية من قبل بعض مسؤولي جهاز الأمن الصهيوني، نظرا لما يحمله في ثناياه، من احتمالات حدوث الانفجار من جراء الضغط المتراكم، ومن جراء تجويع السكان العاطلين عن العمل، وحسب رأي الجنرال باراك رئيس أركان جيش العدو الصهيوني، فان لهذا الحصار ثمنا باهظا، فهو قد يدفع الفلسطينيين الى حلقات جديدة من التحرك المضاد، من جراء الضغط المتراكم.

لقد كان أهم ما هدفت اليه حكومة العدو الصهيوني من ذلك الحصار المفروض، ما يلي:-

١- فرض الحصار العسكري المشدد، على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، بهدف عزل الفلسطينيين، ومنعهم من القدوم الى العمل في داخل ما يسمى بالخط الأخضر، وسط تصريحات ومواقف للمسؤولين الصهاينة، تدعو الى تقليل نقاط الاحتكاك بين الفلسطينيين واليهود.

٢- محاولة رفع معنويات الصهاينة، في دعوتهم الى التجنيد في وحدات الحرس المدني، وخلق أجواء "شعب مقاتل؟".

٣- مواجهة حملة الاتهامات المركزة، التي يشنها معسكر اليمين الصهيوني على رابين.

٤- محاولة تطبيق سياسة صارمة في تطبيق الحد الادنى للأجور، بما يعادل ٤٨٠ دولارا لتشجيع أو اجبار أرباب العمل الصهاينة، على فتح أبواب العمل للعاطلين الصهاينة.

٥- اتباع الجيش الصهيوني سياسة جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، تعتمد على مضاعفة العنف والاحتكاك بالسكان الفلسطينيين. ففي أعقاب قرارات مجلس وزاري أمني، أصبح الجيش صاحب السلطة، لتنفيذ جميع العمليات المطلوبة، للقضاء على التحركات النضالية الفلسطينية.

وقد أسفرت السياسة العسكرية عن نتائج، أشار اليها تقرير أخير، أعده مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان (بتسليم) في الأراضي المحتلة، وجاء فيه، ان استخدام قوات الجيش الصهيوني لوسائل مدمرة، مثل الصواريخ المضادة للدبابات، لهدم المنازل الفلسطينية، بهدف القاء القبض على المطلوبين المسلحين، يتم دون فحص ودراسة كافيين، وبدون الأخذ في الحسبان، النتائج المترتبة على ذلك. وحسب ما جاء في التقرير، فانه في سبع عمليات من أصل خمس عشرة عملية هدم، ألقي القبض على اثني عشر مطلوبا، وقتل ستة مطلوبين. وفي احدى الحالات، قتل فلسطيني لم يكن مطلوبا، وفي حالة أخرى، قتل الفلسطيني المطلوب جنديا صهيونيا، وجرح اثنين قبل استشهاده. كما ذكر التقرير، أن أصحاب المنازل المقرر هدمها، يتعرضون للاهانات والاذلال، وتقييد اليدين، والحرمان من الطعام، والتعرض للضرب، والمنع من قضاء الحاجات.

وبرغم ما يعتقد في أوساط المسؤولين الصهاينة، من أن هذا الحصار، قد نجح في كسر حلقة الاعتداءات على الصهاينة، وخلق الاحساس بالأمن في صفوفهم، فان حكومة الكيان الصهيوني، قد اضطرت الى منح تصاريح عمل للفلسطينيين في الاراضي المحتلة، داخل ما يسمى الخط الأخضر، تلبية لطلبات وزراء صهاينة، للعمل في قطاعي البناء والزراعة، بهدف تخفيف حدة نتائج الاغلاق على الاقتصاد الاسرائيلي، نظرا لوجود أكثر من ٧٠ الف عامل فلسطيني، يعملون في قطاع البناء من أصل ١٢٠ ألف عامل في هذا المجال. وهذا ما جعل استغناء حكومة الكيان الصهيوني عن اليد العاملة

الفلسطينية، أمرا مستحيلا. وخاصة بعد أن ألحق هذا الحصار، الضرر الجديد بفرعي البناء والزراعة، حسب تصريحات "شوحط" وزير المالية الصهيوني، وأدى الى ارتفاع في نسبة التضخم.

غير أنه في ظل ذلك الحصار، واجه رئيس حكومة الكيان الصهيوني الحملة الدولية التي نشأت اثر صدور قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩، الذي قضى بعودة المبعدين، وأدار المعركة على الساحة السياسية الدولية والداخلية، عندما واجه العالم بقرار المحكمة العليا الصهيونية بشأن المبعدين، والذي يبعث على العجب، عندما ألغى قرار الابعاد من ناحية جماعية، وأقره من ناحية أخرى بشرعية أوامر الابعاد الفردية، وعندما أقر عدم شرعية الاساس القانوني، الذي ارتكزت عليه الحكومة في تنفيذ قرار الطرد، وأبقى في نفس الوقت على سريان مفعوله، وبهذا تماشى القرار مع لعبة رئيس الحكومة ورئيس أركان جيشه في ابعاد محدود لفترة من الزمن. ثم سارع بعد القرار الى الايعاز بتشكيل ١٤ لجنة اعتراض، مع التأكيد على اعادة النظر في ملابسات الابعاد بالنسبة لكل فرد على حدة. وذلك في محاولة للتحايل على الرأي العام العالمي، واخضاعه للاعتبارات الصهيونية الداخلية. وقد جاء اتفاق رابين مع كريستوفر، بشأن الموافقة على عودة فورية لعدد من المبعدين، واعلان مجلس الامن، بأن هذه الاجراءات هي خطوة في تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٧٩٩، سحبا للمسألة من الحلبة السياسية الدولية، ونجاحا في منع صدور قرار أممي جديد بفرض عقوبات على دولة الكيان الصهيوني، وخلاصا من تحملها المسؤولية السياسية لقرار الابعاد، حيث لابد لحكومة الكيان الصهيوني من تطبيق القوانين الدولية، وبصورة خاصة اتفاقية جنيف وليس التشريعات الداخلية للقوات المحتلة.

ومن خلال هذه الخطوات، التي اتخذها رابين، استطاع التغلب على المحاولات العربية، التي ربطت بين عودة المبعدين، وتنفيذ قرار مجلس الامن بشان المبعدين، والتوجه الى المفاوضات في جولتها التاسعة، تحت تأثير وعود باشارات ايجابية، لم تلبث ان ظهرت في مشروع نص اعلان المبادىء المقترح من قبل حكومة الكيان الصهيوني، والذي أكد على مرتكزات التحرك الصهيوني باتجاه السلام. والذي أظهر حرص حكومة الكيان الصهيوني، على منح الفلسطيني في بعض الاراضي المحتلة حكما ذاتيا بصلاحيات محدودة، لا ترضي طموحهم، ولا يمكن أن يقبلوا بها.

في الحقيقة: ان هذه الاجراءات، تحمل محاولات حكومة الكيان الصهيوني لاخفاء حقيقة المشاكل التي تواجهها هذه الحكومة، من جراء سياستها الحالية، فالى جانب التصريحات المتناقضة التي تصدر عن المسؤولين حول القضايا الآنية، المتصلة بعملية المفاوضات، والاجراءات الحالية، تواجه هذه الحكومة أزمة وزارية، نتيجة للخلافات الناشئة بين ميرتس وشاس، ورغم محاولات الالتفاف التي يقوم بها رابين حول الأزمة الوزارية، فانه يبدو مشوش الأفكار، وفي موقف حرج، وان هذا الموقف هو أكثر بكثير مما يظهر تجاه الخارج.

ان خطوات رابين الداخلية والخارجية محكومة بتعهداته وقناعاته الاحتلالية الأمنية المسبقة، واستعداده لتوسيع قاعدته الائتلافية، ما دام قد ربط نفسه باجراء استفتاء شعبي، عند تقديم تنازلات اقليمية نتيجة للمفاوضات السلمية، وهو أمام الليكود المتشدد الذي يطرح أفكارا حول حدود دولة "اسرائيل": التاريخية التوراتية، وموقفها من الحلول المطروحة. وهو أمام هذه العبوات الناسفة المتعددة التي تحيط به من كل جانب. يحلق في أجواء العمل السياسي، مستعملا قذائفه اللاهبة، على طاولة المفاوضات في مساراتها المتعددة، بينما يظل أمام الواقع الصهيوني الداخلي محكوما بتغيراته وانفجاراته.

فلماذا لا توظف المواقف النضالية الفلسطينية، والحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة، كعناصر انفجار اضافية، في وجه حكومة العدو الصهيوني، لكي تقود رابين وحكومة، الى الاذعان والرضوخ أمام الحقوق الفلسطينية والعربية. وأول المواقف المطلوبة، أن لا تلغى كل الخيارات ما عدا خيار السلام من جهة، ومن جهة أخرى العمل المتواصل على تعزيز الجبهات الداخلية واحياء ولو قدر يسير من التضامن، طالما أنه ولان وبعد تسع جولات مفاوضته، لم يحدث أي تقدم جوهري في جوهر الصراع، وأثبت أن حكومة الكيان الصهيوني تناور على السلام وصولا الى تفتيت الموقف العربي والفلسطيني. وصولا الى شرق أوسط جديد بقيادة "اسرائيل" ■

الضغط الامريكي والشروط الفلسطينية

■ هل بدأت مرحلة جديدة من مراحل الضغط الامريكي على الشعب الفلسطيني والدول العربية المشاركة في ما أطلقنا عليه عملية السلام؟

وهل الشريك الكامل هو شريك كامل لاسرائيل في الدعم والمساندة وتوفير كل الأسباب لتعنتها وعربدتها؟ وهل ستكون جولات أخرى قادمة نسخة مكررة من الجولة التاسعة، سيئة النتائج؟

تتوالى الأخبار عن دعوات موجهة من الادارة الأمريكية لوفد فلسطيني هذه الايام بهدف التباحث معه للوصول الى صيغة اعلان مبادىء فلسطينية اسرائيلية حول التسوية المرحلية، وصيغة الحكم الذاتي.. الخ.. فما فائدة ارسال وفد طالما أن الخطوط العريضة لصيغة جاهزة ومتفق عليها ما بين الادارة الامريكية والكيان الصهيوني قد تم وضعها، الا اذا كان الهدف هو الضغط والضغط الشديد على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى المفاوض الفلسطيني للرضوخ الى الخطة الامريكية الصهيونية، والتي سبق أن قدمتها الخارجية الأمريكية كوثيقة اعلان مبادىء، تلك الوثيقة التي رفضتها القيادة الفلسطينية، وسترفض أي خطة جديدة مماثلة لها لا تستجيب الى الحقوق الوطنية المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني.

لقد قدمت القيادة الفلسطينية وثيقتها وتصورها، عبر الوفد الفلسطيني المفاوض، يوم ٩٣/٥/١٠. وأكدت الوثيقة أن هدف المفاوضات هو تنفيذ قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، وأن المرحلتين (الانتقالية والدائمة) مترابطتان عضويا، وتحدثت الوثيقة الفلسطينية عن سلطة حكومة فلسطينية انتقالية تقام عبر انتخابات تحت اشراف دولي، ويشارك في هذه الانتخابات كل الفلسطينيين المسجلين يوم ١٩٦٧/٦/٤، وستتولى السلطة الفلسطينية الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتنقل اليها صلاحيات الادارة المدنية والحكم العسكري، وسيتم الانسحاب الاسرائيلي وفقا لجدول زمني متفق عليه وتحت اشراف دولي متفق عليه، وحددت الوثيقة الارض الفلسطينية بانها وحدة واحدة، ولها نظام قانوني واحد، كما أكدت وثيقتنا على تشكيل لجان ارتباط لبحث قضايا النزاعات وطالبت بتشكيل لجنة تحكيم.

تلك هي الخطوط العريضة لمسودة الوثيقة الفلسطينية التي سلمت الى الادارة الامريكية فلم تأخذ منها شيئا، بينما أخذت من الوثيقة التي قدمها الاسرائيليون بنودها كافة، بل وتعابيرها ومصطلحاتها أيضا.

ان هذا الموقف المنحاز للكيان الصهيوني لم يأت صدفة أو غلطة عابرة يمكن تصحيحها بقوة الحجة والمنطق، وصواب الموقف وعدالة القضية، لان الخطوط العامة للسياسة الأمريكية لادارة كلينتون اصبحت واضحة، وهذه الخطوط تستند أساسا على شراكة استراتيجية سياسيا وعسكريا وأمنيا ما بين المصالح الامريكية والمصالح الاسرائيلية، وانطلاقا من هذا المفهوم يمكن النظر الى أزمة الشرق الاوسط.. ولعل الوثيقة التي قدمها اليهودي الصهيوني (مارتن أنديك) مدير شؤون الشرق الاوسط وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي، وهي بمثابة خطاب ألقاه في ندوة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط بعنوان (تحديات المصالح الامريكية في الشرق الاوسط: عقبات وفرص).. لعل هذه الوثيقة هي أوضح تعبير عن سياسة ادارة كلينتون تجاه أزمة الشرق الاوسط ومصالح أميركا في رقعة واسعة تشمل الدول العربية وتركيا وايران ومجموع الدول الاسلامية المستقلة التي كانت منضوية في اطار الاتحاد السوفياتي سابقا.

وان الوثيقة التي قدمها (مارتن أنديك) لا تعبر عن رأي مراقب، وانما تعبر عن وجهة نظر مسؤول أميركي، وبالتحديد عن رأي مدير شؤون الشرق الاوسط في مجلس الأمن القومي، فهو يعكس بوضوح سياسة ادارة الرئيس كلينتون.. يقول (أنديك): "ان السياسة الامريكية الخارجية تعمل بالتعاون مع أصدقائنا وحلفائنا لحماية المصالح الامريكية في الشرق الأوسط والتصدي لما تتعرض له هذه المصالح من أخطار".

ويضيف (أنديك) في التقرير - الوثيقة: "ان الكثير من مصالح امريكا الحيوية في المنطقة لم يتغير، فرغم التطورات المثيرة في الساحة العالمية خلال الأعوام

الاربعة الماضية، لا تزال لدينا مصلحة ثابتة في التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة).

ويمكن اجمال بقية أفكار انديك في النقاط التالية:

* لا تزال مصلحة ثابتة لاميركا في أمن وبقاء وخير دولة اسرائيل.

* عصر الصواريخ في الشرق الاوسط قد أوجد وضعا جعل الرياض وتل أبيب تجدان أنهما تشكلان هدفين في وقت واحد لهجوم عراقي، كما أن ايران يمكن أن تستعمل صواريخها المصنوعة في كوريا الشمالية في ضرب تل أبيب والدول العربية.

* من هنا، فان استراتيجية كلينتون هي التالي:

أ- (احتواء مزدوج) لايران والعراق في الشرق.

ب - تعزيز السلام العربي - الاسرائيلي في الغرب.

* أميركا عرضت أن تصبح شريكا كاملا لجميع الاطراف في مفاوضات الشرق الاوسط، وهي مفاوضات تقوم على الأخذ والعطاء.

* نهج أميركا حيال المفاوضات سيتناول العمل مع اسرائيل وليس ضدها، فاميركا ملتزمة بتمتين شراكتها الاستراتيجية مع اسرائيل.

* تدرك أميركا أن تحقيق السلام يتطلب من اسرائيل الانسحاب من (أراض) الأمر الذي ينطوي على أخطار حقيقية لأمنها.

* أكد رابين أن حكومته مستعدة لان تجازف من أجل السلام، ولكنه لا يستطيع أن يفعل ذلك اذا لم يعرض على اسرائيل سلام حقيقي مقابل ذلك، واذا لم تكن اسرائيل واثقة من معرفتها بأن الولايات المتحدة تقف بكامل ثقلها خلفا، واذا كان رابين يجازف من أجل السلام، فان دور أميركا هو تقليل هذه المجازفة الى أدنى حد، واحدى الطرق التي تستطيع بها أميركا أن تفعل ذلك هي أن تفي بالتزامها بالحفاظ على تفوق اسرائيل النوعي واقامة شراكة معها في تطوير وانتاج معدات التكنولوجيا المتقدمة.

* تتفهم أميركا الضغط الذي يتعرض له المفاوضون الفلسطينيون، ولكن لكي يحققوا هدفهم، فانه لا يوجد **بديل لاشتراكهم في مفاوضات تتناول جوهر ترتيبات حكم ذاتي مؤقت دون معرفة الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة.**

تلك هي أبرز النقاط التي ذكرها (مارتن أنديك) في تقريره أو وثيقته أو بيانه الرسمي الذي ألقاه في ندوة خاصة بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، وهو المعهد الذي تطبخ فيه وترسم فيه أيضا سياسات أميركا الشرق الأوسطية.

وهكذا تتحدد سياسة ادارة كلينتون في المحافظة على أمن وبقاء وخير دولة اسرائيل والحرص على تفوقها النوعي على مجموع الدول العربية، وحتى الموقف من العراق وايران ينطلق من فكرة منع الصواريخ العراقية أو الصواريخ الايرانية المزعومة من الوصول الى تل أبيب، فسياسة (الاحتواء المزدوج) لا تهدف الى حماية حلفاء أميركا من دول الخليج بقدر ما تهدف حماية الكيان الصهيوني في المحافظة على أمنه.

وبالنسبة لمفاوضات السلام، فان الولايات المتحدة تتبنى فكرة الانسحاب من (اراض) وليس (جميع الاراضي)، وهذا التشجيع يعطي الضوء الاخضر لاسرائيلي لمحاولة الابقاء على احتلالها لاجزاء واسعة من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ٦٧.

وفضلا عن ذلك كله، فان السياسة الامريكية تقرر أن على المفاوض الفلسطيني القبول بترتيبات حكم ذاتي دون معرفة الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، أي قبول ترتيبات بقاء الاحتلال واعطاء الاحتلال الشرعية لاحتلاله.

من الواضح أن هناك تفاهم أميركي اسرائيلي، وان المفاوض الفلسطيني سيتعرض لضغط أميركي شديد، ولقد أثبتت التجربة أن المفاوض الفلسطيني الذي يتلقى التوجيه والتعليمات من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، لا يمكن أن يخضع لتلك الضغوط.

ان دعوة الولايات المتحدة الاميركية لوفد من المفاوضين الفلسطينيين للحضور الى واشنطن قبل موعد الجولة العاشرة، يراد منها الخروج بصيغة اعلان مبادىء فلسطيني اسرائيلي حول التسوية. ان قراءة متأنية لوثيقة (مارتن أنديك) تظهر ما تضمره لنا السياسة الاميركية، وما تخفيه لشعبنا من مؤامرات.

لقد قلنا في عدد سابق من نشرتنا، ان النقطة المضيئة في الجولة التاسعة كانت رفض القيادة الفلسطينية للوثيقة الأميركية التي حاولت أن تملي علينا موقفا ليس هو موقفنا.

وستظل هذه النقطة المضيئة سياسة لنا على الدوام، الى أن نتوصل الى صيغة تنسجم مع أهدافنا وحقوقنا، وعلى رأسها اقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

نحن لسنا في مازق، فالانتفاضة مستمرة، والمقاومة الباسلة مستمرة، ومنذ أيام قليلة ذكرت صحيفة هارتس (تاريخ ١٩٩٣/٥/٢٧) ان الانتفاضة بدأت تتهيأ للانتقال من مرحلة الى مرحلة، فاذا كانت الانتفاضة منذ انطلاقتها حتى الآن هي الانتفاضة (أ) فان ساعة الانتفاضة (ب) بدأت عقاربها تدق بصورة خطيرة.

ان حركة الشعب الفلسطيني آخذة في التصاعد، والكفاح يتواصل لفرض الشروط الفلسطينية ■

حق القوة اهم من قوة الحق

الغرب يضفي "الشرعية" على العدوان الصربي في البوسنة والهرسك

■ لم يكن تفاؤل الرئيس البوسني المسلم علي عزت بيكوفيتش بالتطمينات الأمريكية في مكانه، اذ ان توقيعه على خطة فانس - أوين في شهر آذار/ مارس الماضي لم يضمن الحقوق الدنيا لمسلمي البوسنة، مما يجعلنا نعود الى علامات الاستفهام التي طرحناها في قراءتنا السابقة ("فتح"، العدد: ٥ في هذه السنة) حول دور الدول الكبرى في توريط المسلمين في مجزرة كبيرة مرفقة ببطاقة تعزية!!. ففي البداية كانت الصيحة الغربية: لابد من رد العدوان الصربي على أعقابه، وبعدها انخفض الى الترتيب البسيط لوقف اطلاق النار، ثم القبول بخطة فانس - أوين التي تعطي للكروات أكثر مما كانوا يحلمون به، وتقنن للصرب معظم نتائج التهجير العرقي والمجازر التي ارتكبوها، وتنسف أي احتمال بالمحافظة على وحدة أراضي البوسنة وتكامل أراضيها، وصولا الى الخطة الأخيرة حول المناطق الآمنة. وخلال ذلك برز الى العلن الخلاف الأمريكي - الأوروبي حول "أفضل" السبل لمواجهة أزمات المسرح اليوغسلافي، وحين حاول الامريكيون تسويق فكرة الجمع بين القصف الجوي وتسليح المسلمين من أجل انتاج توازن قوى جديد اشترطوا لذلك موافقة الجميع، ولما بدا أن لا اجماع على ذلك تراجع الأمريكيون وأبدوا حرصهم على الوفاق الروسي - الاوروبي - الامريكي. وقد بدا للبعض ان التحالف الغربي، الذي بلغ ذروته أثناء الحرب ضد العراق في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، مهدد بالانفراط، اذا لم يتم تدارك الأمور بسرعة وردم الهوة بين الموقفين في أسرع وقت ممكن.

ومما يجدر ذكره، أن مجلس الشيوخ الامريكي تلقى تقريرا عنوانه "التصدي للعدوان: ميلوسيفيتش والجمهورية البوسنية وضمير الغرب". وقد سجل التقرير حقيقة جوهرية مفادها: ان القوات القليلة التي تملكها حكومة البوسنة ليست كلها من المسلمين(٦٥٪ مسلمون، ٢٠٪ كروات كاثوليك، ١٥٪ صرب ارثوذكس) وكل هؤلاء يدافعون عن فكرة قيام الدولة الديمقراطية في

البوسنة - الهرسك، ضد المتوحش الصربي الذي يهدف الى اعادة فرز الجمهورية على أساس عرقي. لقد شهدت حرب البوسنة من الجرائم ضد الانسانية ما يكفي لتحريك أي ضمير، ومع ذلك ظلت الشرعية الدولية غارقة في جدليات مجلس الامن وتحركات وسيطين دوليين كان دورهما أشبه بتنظيم مراسم الدفن اكثر مما كان بحثا جديا عن وقف تلك الجرائم. وتحت سمع العالم الغربي وبصره، الذي يستفظع "التطهير العرقي" ومعسكرات الموت، والذي صوت على اعتبار الاغتصاب الجماعي جريمة حرب، الذي صوت أيضا على محاكمة مجرمي الحرب في هذه الحرب، تمت تلك الفظاعات كلها. ولم يكتف الغرب بذلك، بل دفن مشروع فانس - أوين ليسهل على ميلوسيفيتش اعلان "صربيا الكبرى" وعلى تودجمان اعلان "كرواتيا الكبرى"، ويبقى جيب اسلامي صغير شاهدا على أن حق القوة أهم من قوة الحق.

وكان مجلس الامن الدولي قد تبنى يوم ١٥ آيار/ مايو الجاري قرارا بتوفير الحماية الرمزية للمناطق المهددة في البوسنة - الهرسك، ووصف معظم أعضاء المجلس القرار بأنه "رمزي" الهدف منه معالجة وضع انساني طارىء. وجاء القرار بعد ساعات من قرار "برلمان" صرب البوسنة برفض خطة فانس - أوين، وقد وصف أوين القرار باقامة المناطق الآمنة بأنه يعكس "ضربا من التمنيات". وفي وقت لاحق، أعلن عن اتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا على استراتيجية مشتركة لانهاء الحرب في البوسنة، تتضمن توسيع المناطق الآمنة وفرض عقوبات أشد على الصرب والتهديد بفرض عقوبات على كرواتيا واقامة محاكمات لمجرمي الحرب وخطط لنشر مراقبين دوليين في كوسوفو ومقدونيا لمنع امتداد الحرب اليهما. ويجمع المراقبون على أن "الانجاز" الوحيد للخطة الجديدة هو رأب الصدع المتزايد بين الدول الكبرى في شأن الحرب في البوسنة، وذلك على حساب أي جهود حقيقية للتوصل الى تسوية سلمية وعادلة.

وقد فشل وزراء دفاع "الحلف الاطلسي" في التوصل الى موقف موحد من الاتفاق الجديد، اذ بدا أنه يعكس تراجعا دوليا أمام العدوان الصربي والنكوص من المبدأ الدولي الذي يمنع السيطرة على الاراضي بالقوة. كما شككت بعض الدول، ومنها المانيا وتركيا، في سياسة الاحتواء الجديدة. وفي محاولة لاضفاء المصداقية على الموقف الغربي، قال وزير الدفاع الامريكي يجب عدم استبعاد الخيارات الاكثر صرامة اذا ادعت الحاجة، الا أنه أكد أن أمريكا لن ترسل قوات برية الى مناطق النزاع. ويواجه التحرك الدولي الجديد معارضة من الطرف الصربي الذي يرفض السماح بنشر مراقبين دوليين على الحدود بين الصرب والبوسنة. وجاء في رسالة حكومة البوسنة ان الخطة الجديدة تتعارض مع كل المواقف التي اتخذها مجلس الامن في ٣٤ قرارا اتخذها، وقالت ان القوى الكبرى اتبعت أسلوب المساومة على سيادة واستقلال الجمهورية، بما يخالف ميثاق الامم المتحدة.

وأوردت الرسالة ثمانية أسباب لرفض البوسنة الخطة الجديدة، بينها أنها تضمن للمعتدي استمرار تسلطه في المناطق التي سيطر عليها بقوة السلاح ويواصل فيها أعمال القتل والاغتصاب والارهاب والنهب لتنفيذ سياسة "التطهير العرقي". كما أن "المناطق الآمنة" المخصصة للمسلمين وفق الخطة ستبقى محاطة بالمعتدين وتحت رحمتهم ومحرومة من القدرة على المقاومة.

كما رفضت حكومة البوسنة الخطة لأنها صنفت الصراع حربا أهلية وليس عدوانا على دولة البوسنة - الهرسك ذات السيادة من جانب جمهوريتي الصرب والجبل الاسود. وقالت ان الدول المشاركة في الاتفاق لم توجه انذارا نهائيا الى الجمهوريتين بسحب قواتهما، بل انها تركت حتى مسألة مراقبة الحدود لقرار "يوغسلافيا" الاتحادية.

ومما يجدر ذكره، أن الأمين العام للامم المتحدة كان قد اقترح، في يوم ٥ آيار/ مايو الجاري، على مجلس الامن أن تتولى تنفيذ خطة فانس - أوين قوة تضمن ٧٠ ألف رجل تكون تحت راية الامم المتحدة "يستحسن أن تكون من الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي"، ولكن الخطة/ الصفقة الجديدة تجاهلت الامم المتحدة تماما، وهذا تأكيد جديد على أن ما يسمى "النظام الدولي الجديد" ينطوي على آليات تتجاوز القيم العالمية المتعارف عليها حول استقلالية الدول وعدم

شرعية الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة.. الخ. ولم يكن قرار مجلس الامن حول انشاء محكمة دولية لمقاضاة مجرمي الحرب سوى اجراء رمزي لالهاء المجموعة الدولية عن قرار تكريس الامر الواقع.

لقد اعتقد بعض المحللين والمراقبين أن الرئيس كلينتون، الذي يرأس دولة من المهاجرين المنتمين الى مختلف الاجناس والاعراق، وتقوم المواطنة فيها على اساس التعايش بين الجميع، سوف لن يسكت على عمليات التطهير العرقي ضد المسلمين في البوسنة والهرسك. ولكن الموقف الامريكي اتسم بالغموض "البناء" ازاء مأساة مسلمي البوسنة والهرسك. فقد وضع وزير الخارجية وارن كريستوفر أربعة شروط لأي تدخل عسكري أمريكي:

١ـ لابد أن تكون أهداف التدخل واضحة ومفهومة للشعب الامريكي.

٢ـ لابد من وجود فرص مؤكدة للنجاح.

٣ـ لابد من الحصول مسبقا على تأييد الرأي العام الأمريكي.

٤ـ لابد من استراتيجية للخروج بسرعة تكون موجودة من البداية.

وتبدو الشروط السابقة معقولة لاية حكومة تسيرها مؤسسات ديمقراطية، الا أن تريث الادارة الامريكية وتباطؤها في التدخل العسكري لأن بقاء الرئيس يلتسن في قمة السلطة الروسية أهم لديها من بقاء مليوني بوسني في وطنهم.

أما أوروبا فقد تلكأت في تأييد التدخل العسكري ضد الصرب خوفا من توسيع نطاق الحرب بحيث تشمل أوروبا كلها، مما يؤدي الى تكبد خسائر بشرية ومادية ضخمة. بالاضافة الى أن الأوروبيين يعرفون أن الصرب ينتمون الى العرق السلافي، وهي نفس القومية التي ينحدر منها الروس، فلذلك خشوا من جر روسيا الى المعسكر المناهض للغرب، وبالتالي قلب كل موازين القوى في العالم بأسره.

والواقع أن عجز الديبلوماسية الروسية عن ممارسة ضغط فاعل على الصرب طوال الفترة الماضية لم يخدم ابدا المصالح القومية لموسكو كما يحاول القوميون الروس ان يبرهنوا عليه. فهؤلاء لا يفهمون، وربما لا يريدون أن يفهموا، ان انحياز موسكو الى بقية المجتمع الدولي في تبني موقف حازم من الصرب لا يمكن تفسيره في صورة تبسيطية بكونه يعني ان يلتسن "باع" روسيا للامريكيين. فتمادي الصرب في تعنتهم وعدوانهم وسعيهم الى التوسع بهدف اقامة الصرب الكبرى سيؤدي، عاجلا أم آجلا كما بينت التطورات الاخيرة، الى تدخل المجتمع الدولي عسكريا. وتترتب على التدخل، أيا كانت تبريراته، مضاعفات سلبية جدا على روسيا التي لا يسعها أن تقف ازاءه متفرجة لاعتبارات جغرافية وتاريخية وحتى قومية.

وهكذا، يبدو واضحا أن شوفينية الأوساط الصربية التي صاغت وثيقة "صربيا الكبرى" منذ سبع سنوات قد أدت الى خلق حقائق على الأرض تقيم عليها دعوتها الشوفينية. ان سلوبودان ميلوسيفتش حاكم صربيا القوى قرأ المعطيات الدولية الجديدة قراءة صحيحة، فأعطى للغرب معسول الكلمات بما يوفر لهذا الغرب القدر الكافي من الحجج للتملص من المسؤولية. فقد أرادوه في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ ليوقع اتفاق سلام مع كرواتيا، ففعل. لكنه احتفظ بعد ذلك بالثلث الذي استولى عليه من كرواتيا. وفي آب/ اغسطس ١٩٩٢، أرادوه في لندن ان يوقع اتفاق سلام في شان البوسنة، ففعل. لكن قواته استمرت في التطهير العرقي والمذابح الجماعية. وفي نيسان/ ابريل الماضي أرادوه ان يضغط على صرب البوسنة ليقبلوا بخطة فانس- اوين، ففعل. لكنه تذرع بأن التيار أقوى منه ولابد من استفتاء على الخطة. وبذلك، ظهر ميلوسيفتش أحد أهم اللاعبين، ان لم يكن الأهم، فوق المسرح اليوغسلافي.

ان مشكلة مسلمي البوسنة هي مشكلة المسلمين في العالم، وهي ارتباط أغلبية زعاماتهم (وتحديدا زعامات الدول) ارتباطا تبعيا بالغرب والولايات المتحدة الامريكية، والامتثال لرغبات هؤلاء ومصالحهم. وهي تكشف ضعف العرب والمسلمين واكتفائهم بالبيانات القيمة والخطب العصماء والمؤتمرات عديمة الجدوى بدل العمل الجاد والمخلص لتوحيد جهودهم على أسس سليمة تعيد الاعتبار للشعوب العربية والاسلامية بهدف اعادة صياغة برامجها التحررية على ضوء ما أفرزته المعطيات الدولية الجديدة ■

البناء من أجل السلام

استراتيجية امريكية للشرق الاوسط

نعيد في هذه المرحلة تركيز الضوء على تقرير المجموعة الدراسية الرئاسية لمعهد واشنطن المعنون بالبناء من أجل السلام، والذي صدر في خريف عام ١٩٨٨. لقد قمت في حينه بترجمة الكتاب وتوزيعه بشكل واسع في الاطار السياسي والتنظيمي لحركتنا ولمنظمة التحرير. ويعود اهتمامنا بهذا التقرير لأن حقيقة الافكار التي يحتويها بين دفتيه تشكل الاساس الفكري والمنهجي والايديولوجي الذي تعتمد عليه السياسة الخارجية الامريكية. فبوصول واضع مسودة التقرير ومنسق المجموعة الدراسية الرئاسية، والمدير التنفيذي السابق لمعهد واشنطن السيد مارتن انديك، الى موقع المستشار الخاص للرئيس كلينتون لشؤون الشرق الاوسط ومدير شؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا في مجلس الامن القومي الذي يشغله مارتن أنديك، يعطي أهمية للافكار والايديولوجية التي تحكم تصرفات وسلوك ومنهجية عمل الادارة الجديدة.

وقد جاء خطاب انديك في ندوة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى في ١٩ آيار الماضي بعنوان، تحديات المصالح الامريكية في الشرق الاوسط. عقبات وفرص، مؤكدا انه يعبر عن النهج الذي تنتهجه حكومة كلينتون في الشرق الاوسط.. وهو نفس النهج الذي يتطابق مع تقرير البناء من أجل السلام.

"والبناء من أجل السلام" هو تقرير غير حزبي صادر عن "معهد واشنطن" في الولايات المتحدة، وقد شاركت في اعداد هذا التقرير مجموعة من الخبراء والسياسيين ضمت ٣٢ شخصية من الحزبين الجمهوري والديمقراطي مناصفة تحت اشراف والتر مونديل نائب رئيس الجمهورية ومرشح الحزب الديمقراطي لرئاسة الجمهورية في انتخابات ١٩٨٤، ولورانس ايغلبيرغر نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية خلال عهد ريغان الاول وقد عمل رئيسا لمكتب الاستشارات التابع لوزير الخارجية

السابق هنري كيسنجر، وأصبح وزيرا للخارجية في نهاية عهد بوش، ومن الذين شاركوا في وضع التقرير دونالد رامرفيلد وزير الدفاع والمبعوث الخاص لمنطقة الشرق الاوسط سابقا، وغرايم بانيرمان رئيس أركان لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ سابقا، ومارشال بريغر المستشار الخاص للرئيس ريغان لشؤون العلاقات العامة سابقا، وستوارت ايزنستات مستشار الرئيس كارتر لشؤون السياسة الداخلية سابقا، وغراهام فولر نائب الرئيس السابق لمجلس الاستخبارات الوطني التابع لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية، وريتشارد هاس المسؤول السابق في البانتاغون وروبيرت هنتر، الذي خدم في مجلس الامن القومي خلال عهد الرئيس كارتر، وروبيرت ليبر مستشار مايكل دوكاكيس لشؤون الشرق الاوسط، وجوزيف ناي مستشار مايكل دوكاكيس لشؤون الامن القومي، ودانيال بيبس عضو مكتب جورج بوش الخاص لشؤون الشرق الاوسط، وغيرهم. ويضم التقرير جزئين الاول يتعلق بقضية الصراع العربي الاسرائيلي والثاني يتعلق بالسياسة الامريكية في الخليج الفارسي.

المصلحة الامريكية في عملية السلام:

نتيجة الاوضاع غير المشجعة فيما يتعلق باحتمالات التوصل الى حل بالتفاوض للصراع العربي - الاسرائيلي، يمكن التساؤل عن الاسباب الداعية لاعطاء هذا الامر أهمية خاصة ضمن جدول أعمال الرئيس الاميركي القادم:

السبب الاول والاهم هو أنه ما دام هنالك صراع عربي - اسرائيلي، ستبقى المصالح الامريكية معرضة للخطر، ففي الشرق الاوسط هنالك مصلحة اميركية ثابتة بالنسبة لما يلي:

- الحفاظ على بقاء وأمن اسرائيل، الدولة الديمقراطية الرفيقة، والحليف الاستراتيجي.

- دعم رفاهية الدول العربية الصديقة للغرب - بالاخص مصر، والمملكة السعودية والاردن.

- تأمين حرية وصول الغرب الى نفط الشرق الاوسط.

- منع السيطرة السوفياتية أو الراديكالية على المنطقة.

ونظرا لأن الصراع العربي - الاسرائيلي يضع بعض أصدقاء اميركا في موضع المجابهة فيما بينها ويخلق عدم استقرار في هذه المنطقة الحيوية من الناحية الاستراتيجية، ويهدد بمجابهة بين الجبارين في حال نشوب الحرب، فان التوصل الى حل لهذا الصراع هو بمثابة مصحلة أمريكية أكيدة. وسيبقى الامر كذلك خلال ولاية الادارة الجديدة بسبب الانتفاضة الفلسطينية وسباق التسلح المتصاعد في الشرق الاوسط، ونهاية حرب الخليج، نسبة لكون التضافر ما بينها قد يؤدي الى حرب عربية - اسرائيلية جديدة قد تتورط فيها دائرة واسعة من الدول وتحمل في طياتها نتائج أكثر خطورة حتى من تلك التي شهدناها حتى الآن في تاريخ المنطقة العنيف.

ان خطر تآكل الاستقرار هذا، يعني ان الادارة الجديدة لا تستطيع تجاهل أحداث المنطقة، حتى لو كان مستوى التهديد للمصالح الامريكية متواضعا نسبيا في الأمد القصير، وحتى ولو كانت الفرص الآنية لتحقيق التسوية محدودة. وعلى هذه الادارة أن تضع مسألة دعم عملية السلام العربية - الاسرائيلية في موقع هام ضمن جدول أعمالها في السياسة الخارجية.

عملية وليست خرقا:

نظرا للأوضاع السائدة في المنطقة، فالواقع هو أن الديبلوماسية الامريكية لا تستطيع تحقيق خرقا مباشرا في مجال المفاوضات. ولكن هذا لا يعني انه على واشنطن الاكتفاء بموقف سلبي هامد، أو باللامبالاة. بل من الضروري التخلي عن الديبلوماسية التقليدية التي عكست الميل الامريكي الطبيعي نحو المباحثات على غرار كامب - دافيد أو الرحلات المكوكية على غرار رحلات كيسنجر، وذلك لصالح سياسات نشيطة من نوع جديد تعيد المعنى الاصلي الى عبارة "عملية السلام" من حيث انها تنبثق عن الاوضاع والمتغيرات في البيئة السياسية المحلية، والتي قد تجعل من المفاوضات أمرا ممكنا بنهاية المطاف.

ان الاستراتيجية التي نقترحها تتطلب تغيرا رئيسيا في المقاربة التقليدية التي ينتهجها صانعو القرار الامريكيين. وأصبحنا نفترض اما بأن كل ما نحتاج اليه هو رئيس نشيط يحمل مشروعا جديدا للسلام أو بأن الصراع من العسر بحيث لن تكون السياسات الامريكية النشطة سوى زيادة الأمور تعقيدا. ونحن نميل نحو تجاهل حقيقة ان ديبلوماسية السلام الامريكية لم تكن ناجحة الا عندما كنا قادرين على التوسط بين أطراف كانت على استعداد بنفسها على الاتفاق. وبعد عشر سنوات من اتفاقية كامب دافيد، وفي غياب اتفاقية سلام جديدة، ليست هنالك من خطة سهلة كافية أو اطار مبدع كافيا لاحداث خرق ضمن بيئة لا تزال الاطراف المعنية غير مستعدة للسلام فيها. لكنه في المقابل، لا بديل كذلك للتفاعل الايجابي مع الاحداث.

ماذا يعني "التفاعل الايجابي" في وضع تتردد فيه الاطراف المعنية حيال اتخاذ القرارات الصعبة والخطيرة الضرورية لدفع الامور الى الامام بشكل جدي، أو أنها لا تستطيع على ذلك؟

انه النشاط الذي يركز في المرحلة الاولى على الخطوات الحيوية لكنها غير الرسمية التي تستطيع اعادة تشكيل المواقف المحلية، وتحسين البيئة السياسية التي يتفاعل فيها الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي، والتي تسعى في نفس الوقت الى ردع الحرب عبر دعم قوى الاعتدال في العالم العربي، والحفاظ على التزامنا القديم العهد بالامن الاسرائيلي، وفي المرحلة الثانية فقط، عندما تكون هذه العملية قد ترسخت، يمكن لسياسة امريكية نشطة ان تدفع باتجاه تطوير صيغة ديبلوماسية تسمح للبدء بالمفاوضات.

انه النشاط، الذي يعتمد على المبدأ الجوهري القائل بأنه على العرب وعلى رأسهم الفلسطينيين أولا، اثبات استعدادهم للتعايش مع الدولة العبرية - وان يفهموا بأن القدس، وليس واشنطن، هي عنوان مطالبهم وشكواهم. ولقد فضل العرب تاريخيا، سياسة امريكية نشطة تؤدي الى احداث انشقاق بين الولايات المتحدة واسرائيل بدلا من عملية تؤدي الى ضرورة تقبلهم لاسرائيل. يجب أن تكون السياسة المفضلة لدينا، سياسة نشطة تشجع العرب على الالتفات للاهتمامات الاسرائيلية، بدلا من التريث والانتظار، على أمل قيامنا "بتسليم" اسرائيل لهم.

وباختصار، يجب ان يتم التركيز على جهود تهدف الى عملية "انضاج" (ripening). ومثل هذه العملية، التي تسعى لتفادي الخروقات الوهمية في الامد القصير، والتي تسعى بدلا من ذلك لجعل المفاوضات المباشرة أمرا ممكنا، ستكون مهمة صعبة أمام ادارة امريكية. فبالاضافة الى مفهوم جديد، تحتاج الى هدف واضح واستراتيجية قابلة للتنفيذ ومجهود مستمر.

تحديد الهدف:

ليست هنالك مصلحة امريكية في مجرد الوصول الى أية تسوية للمشكلة الفلسطينية مهما كان شكلها بل لتسوية مستقرة تحمي مصالح امريكا في المنطقة. فدولة في الضفة الغربية تسيطر عليها منظمة التحرير متحالفة مع الاتحاد السوفياتي، غير مستقرة سياسيا وغير قابلة للبقاء اقتصاديا، وتحمل في طياتها طموحات "تحريرية" باتجاه كل من اسرائيل والاردن. مثل هذه الدولة ستكون حتما مصدر توتر متجدد وصراع في المنطقة. ولهذا السبب، فقد رفضت ادارات امريكية متعاقبة - ديمقراطية وجمهورية - مثل هذا الحل.

ومن أجل أن يترافق مع الطلبات الامريكية لحل ثابت ومستقر، على أي كيان فلسطيني يأتي وليد المفاوضات، ان يكون - على أقل تقدير - متقبلا لحقيقة تواجد اسرائيل وملتزما بالحفاظ على السلام، ومستعدا لنبذ أية مطالب اقليمية اضافية، ومنزوعا من السلاح لكنه قادر على فرض ادارته على الفلسطينيين المتحفظين حيال التسوية في الضفة الغربية ومستعدا لاحترام السيادة الهاشمية على الاكثرية الفلسطينية في الضفة الشرقية، وعلى استعداد للحد من تعامله مع تلك الاطراف الخارجية التي لا توافق على هذه المبادىء (مثلا، سوريا وليبيا، وايران والفئات الفلسطينية الراديكالية المدعومة من قبلهم).

هكذا من الواضح ان عملية التوفيق بين الحقوق الفلسطينية السياسية والاحتياجات الامنية الاسرائيلية والاردنية ستتطلب وضع قيود أساسية على سلطة أية حكومة فلسطينية. واستنادا الى حديث لموشي دايان، يمكن القول بأنه سيتمتع الفلسطينيون بحق تقرير مصيرهم، لكنه سيحجب عنهم حق تقرير مصير اسرائيل والاردن. ولهذه الاسباب، طورت الادارات الامريكية السابقة بعض المبادىء الرئيسية الثابتة التي تهتدي بها جهود صنع السلام الامريكية:

- يجب تأمين الحقوق الفلسطينية المشروعة خلال المباحثات المباشرة.

- يجب أن تشتمل الاطراف المعنية بهذه المباحثات على اسرائيل، وممثلين فلسطينيين، والاردن.

- على أي طرف فلسطيني مشارك في المباحثات أن يقبل بقراري الامم المتحدة ٢٤٢، و٣٣٨، وأن ينبذ الارهاب، ويعترف بحق اسرائيل في الوجود.

- يجب أن تكون هنالك فترة انتقالية مديدة تتم خلالها تجربة نية الفلسطينيين على العيش بسلام مع اسرائيل والاردن.

ولهذه المبادىء سجل عملي تثبت من خلال التجربة اذ أنها خدمت الولايات المتحدة جيدا عند التفاوض بشأن السلام بين مصر واسرائيل. نحن نعتقد بأنها لا تزال حيوية بالنسبة لمهمة صنع السلام في الشرق الاوسط، ولكنه من أجل الالتزام بهذه المبادىء في البيئة

الحالية، سيكون على الادارة القادمة ان تركز عملية التكييف التمهيدية على الاطراف الثلاثة الرئيسية المساهمة في أية مباحثات بنهاية الامر: الفلسطينيين واسرائيل والاردن. وعندما تصبح هذه الاطراف في وضع يسمح لها بتقبل هذه المبادىء، سيكون بالامكان المبادرة بالمفاوضات المباشرة، وسيكون على الولايات المتحدة ان تلعب دورا نشيطا في المساعدة على تحقيق السلام المنشود. لكنه الى ان يتم التوصل الى هذه النقطة الفاصلة، ستكون هناك حاجة لنوع آخر من السياسات الامريكية النشيطة.

تشجيع ظهور قيادة فلسطينية مسؤولة:

ان العقبة الكبرى أمام عملية تمهيد السبيل للمفاوضات هي مشكلة التمثيل الفلسطيني. ومن خلال الانتفاضة، أثبت الفلسطينيون استعدادهم على مقاومة اسرائيل، لكنهم لم يكشفوا حتى الآن عن مقدرة على ترجمة الانتفاضة الى مبادرة سياسية تقنع الاسرائيليين بأنهم على استعداد للعيش بسلام معهم. وهذه هي القضية المركزية التي يتعلق عليها المصير الفلسطيني: اذا كانوا يأملون بالتوصل الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي، على الفلسطينيين ايجاد قيادة قادرة على الدخول في مساومات سياسية مع اسرائيل، أي قيادة قادرة وعلى استعداد في آن واحد، على وضع برنامج سياسي ايجابي يعالج المخاوف الامنية الاسرائيلية، وينقل بوضوح التزاما ثابتا بالتعايش الاسرائيلي - الفلسطيني.

ويذهب الكثيرون الى ان الفلسطينيين يمتلكون حاليا قيادة متمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، وأنه من المهام المطروحة على الديبلوماسية الامريكية الاعتراف بهذه القيادة وجلبها الى حلبة المفاوضات مع اسرائيل. لكن رفض منظمة التحرير الفلسطينية حتى الآن الاعتراف غير المبهم بحق اسرائيل في الوجود ورفضها لقرار مجلس الامن ٢٤٢، ورعايتها للارهاب، ودعمها المستمر "للكفاح المسلح" بهدف تدمير ما تستمر بتسميته "بالكيان الصهيوني"، يثير التساؤلات الرئيسية حول كونها محاورا صالحا في أية مفاوضات محتملة. ودون ان يثبت ممثلو الجانب الفلسطيني عن التزام جدي ومصداقية بالتعايش مع اسرائيل، وبتسوية سلمية للصراع، لا يمكن النظر اليهم كشركاء شرعيين في المفاوضات.

ولأكثر من عشرة سنوات، عملت الولايات المتحدة مع الاردن ومصر والمملكة العربية السعودية من أجل اقناع منظمة التحرير الفلسطينية بتقبل الشروط الثلاثة اللازمة كحد أدنى للدخول في المفاوضات كشريك مقبول: الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، التقبل غير المبهم بقرار ٢٤٢، ونبذ الارهاب، وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية ذلك باستمرار.

هل بالامكان توقع قيام منظمة التحرير الفلسطينية بتغيير هذا النمط من العمل المتأصل لديها؟ من المحتمل ان يؤدي النقاش الحاد داخل الصف الفلسطيني حول ضرورة ملء الفراغ الناجم عن قطع علاقات الملك حسين مع الضفة الغربية الى قيام منظمة التحرير الفلسطينية بطرح مبادرة سياسية جديدة.

كيف يمكن للادارة الجديدة ان ترد على مثل هذه المبادرة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية اذا ما تمت بالفعل؟ أولا، عن طريق توضيح ضرورة توجيه المبادرة لاسرائيل، وليس للولايات المتحدة أو المجتمع الدولي. ثانيا، عبر التأكيد على أنه في غياب وفاء مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية بكافة الشروط الامريكية لفتح الحوار، فلن تكون قد أوفت بالحد الادنى من الشروط اللازمة لجعل المفاوضات أمرا ممكنا. وحتى في هذا المجال، ونظرا لعدم مقدرة منظمة التحرير الفلسطينية تاريخيا على حسم الامور لصالح السلام، ستواجه المنظمة بصعوبة اقناع اسرائيل بأنها اجتازت بالفعل مرحلة من التحولات الداخلية الجوهرية. ولن يكون مجرد الكلام كافيا. غير انها اذا ما لم تفعل منظمة التحرير الفلسطينية ذلك، لن تقوم اسرائيل بالتفاوض معها وليس علينا - كما وأنه ليس بمقدورنا - أن نقنعها بذلك.

ان مبادرة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية تسعى من أجل تحقيق الاعتراف الدولي باعلان قيام دولة فلسطينية من طرف واحد لن يوفي بمثل هذه المتطلبات، حتى ولو ضمت المبادرة تقبلا فلسطينيا لقرار الامم المتحدة الذي خلق دولة يهودية في فلسطين. ان اعلان الدولة الفلسطينية سيمثل محاولة حسم نتيجة المباحثات من طرف واحد حتى قبل ان تبدأ. ان تقبل منظمة التحرير الفلسطينية لقرار الجمعية العمومية للامم المتحدة ١٨١، ليس من شانه أن يفسر في اسرائيل على أنه يعكس اعتدالا فلسطينيا، نتيجة ان هذا القرار يستتبعه الاقرار بدولة يهودية دون القدس، بالاضافة الى جزء هام من الجليل والنقب - أي بدولة لا وجود لها سوى على الورق.

وبالتأكيد فان أية محاولة من قبل الادارة القادمة للتعامل مع "حكومة" تشكلها منظمة التحرير الفلسطينية قبل أن توفي هذه الحكومة بالشروط الامريكية. سيكون سابقا لأوانه ذو مردود عكسي.

أولا: أن ذلك سينطوي على اعتراف امريكي ضمني بالدولة الفلسطينية قبل المباحثات، مما يقوض المبادىء الاساسية لعملية صنع السلام الامريكية.

ثانيا: سنكون قد تراجعنا عن التزاماتنا الخطية لاسرائيل، علاوة عن قانون البلاد، نسبة لان مثل هذه المبادرة لن توفي بمتطلباتنا القديمة العهد بالنسبة للتحاور مع منظمة التحرير الفلسطينية واذا حاولت الادارة القادمة جلب منظمة التحرير الفلسطينية الى عملية السلام بهذا الاسلوب، ستنجح فقط في دفع اسرائيل نحو الانسحاب من المباحثات، كما وأنها ستعرض دور الولايات المتحدة كمحاور صالح الى الخطر.

كذلك، وفي وقت تواجه فيه منظمة التحرير الفلسطينية ضغوطا لتقبل الشروط الامريكية، وتبدو على الاقل بأنها على استعداد لاتخاذ خطوة بالاتجاه الصحيح، سيكون من الخطأ ارسال اشارة اليها مفادها أنه يمكن تقبل ما هو أقل من ذلك. واذا كان من الصحيح ان ١٣ عاما من الالتزام الثابت بشروط تهدف الى اقناع منظمة التحرير الفلسطينية بتغيير استراتيجيتها الرئيسية بدأت تثمر بالفعل، فمن الافضل العمل على اعادة تثبيت الالتزام بهذه الشروط، بدلا من مراجعتها.

هذا لا يعني أنه على الادارة الامريكية القادمة ان تدير ظهرها الى ما يحدث داخل الصف الفلسطيني. فالانتفاضة ربما تكون قد أفرزت حركة سياسية دينامية هناك، يمكن لها اذا تم تفهمها وتشجيعها، ان تفرز قيادة فلسطينية من نوع جديد، قيادة صادقة في التزامها بالصلح مع اسرائيل. وهذه الحركة السياسية الدينامية قد اعادت تركيب البنية السياسية داخل المجتمع الفلسطيني بشكل جوهري حاليا. فلأكثر من عشرين عاما بقي الفلسطينيون في المناطق بمثابة متفرجين فيما يتعلق بمصيرهم. وقد تقبلوا بأن تقتصر مهامهم على الصمود بانتظار التحرير عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية. الآن، انعكست الادوار، وأصبحوا هم الطرف النشيط الفاعل، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية كالهيئة التي تمثلهم في المجتمع الدولي، فانهم لم يعودوا ينتظرون الضوء الاخضر من منظمة التحرير الفلسطينية ومثلما قاومت قيادة الانتفاضة الجهود الاسرائيلية الرامية للسيطرة عليهم، فمن الارجح أنهم سيكونون أقدر من القيادة المحلية التقليدية على التصدي لوسائل الترهيب التي قد تتبعها ضدهم منظمة التحرير الفلسطينية أو سوريا.

ولا تزال قيادة الانتفاضة في هذه المرحلة، قيادة راديكالية غير مجربة نسبيا. لكنه يتم اقامة بنية سياسية تحتية على الصعيد المحلي تهدف لخدمة الاحتياجات المعيشية لسكان المناطق. ومع الادراك بحقيقة الاحتلال العسكري الاسرائيلي المستمر، وبكلفة المقاومة المتصاعدة، بدأت تبرز بوادر توجهات واقعية في الاراضي المحتلة. وقد ساهم القرار الاردني بقطع الروابط الادارية والقانونية مع الضفة الغربية بدعم مثل هذه الوجهات، فالفلسطينيون في المناطق يصرون الآن على قيام منظمة التحرير الفلسطينية بترجمة خطوة الملك حسين الى مبادرة سياسية. وقد أصدرت قيادة الانتقاضة بيانا يدعو منظمة التحرير الفلسطينية الى تبني موقف واضح لا غموض حوله ويبدو أنهم يفهمون أنه اذا فشلت المنظمة بمخاطبة اسرائيل بشكل جدي سيجد الفلسطينيون في المناطق أنفسهم مواجهون بالاحتلال الاسرائيلي العسكري المستمر، وبالعزلة عن الاردن، وبالمصاعب الاقتصادية المتراكمة. وفي مثل هذه الظروف من الارجح أنهم لن يعودوا الى لعب دور الطرف المتفرج. فالبعض منهم قد يدعو الى تبني المزيد من العنف، لكن ذلك سيؤدي فقط الى تازيم أوضاعهم، والبعض الآخر قد يدعو بنهاية المطاف الى استلام زمام الامور على الصعيد السياسي، وليس على صعيد الشارع فحسب.

وهذا بالذات هو نوع التحولات البعيدة الامد التي يجب على الادارة الجديدة أن تسعى لتشجيعها. فهذه القيادة، بعكس منظمة التحرير الفلسطينية ستكون قد نالت شرعيتها من خلال مقاومة اسرائيل، لكن أصولها تعود الى الضفة الغربية وقطاع غزة بالذات مما يعني أنها تمتلك مصلحة في التعايش مع اسرائيل. وبقدر ما ينتقل محور العمل السياسي الفلسطيني المركزي من عرفات وأعوانه في تونس وبغداد الى قيادة محلية أصيلة في المناطق، من الارجح أن منظمة التحرير الفلسطينية ستواجه ضغوطا متزايدة للقيام بتغيرات داخلية جوهرية. واذا فشلت في ذلك من الممكن أن تالف قيادة محلية بالنهاية، تأخذ المبادرة السياسية اللازمة لتحسين أوضاع جاليتها ■

تتمة رأينا

نهاية الجولة التاسعة لقاء رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض الاخ الدكتور حيدر عبد الشافي، ورئيس الفريق الفلسطيني الاخ فيصل الحسيني مع الرئيس كلينتون، ولكن نهاية الجولة لم تكن كما ارادها الامريكيون... واصبحت الورقة الامريكية التي هي صيغة للافكار الاسرائيلية، (كما عرضناها في العدد السابق من نشرة فتح)، قميص عثمان الذي تحاول جهات عدة ان تضغط على القيادة الفلسطينية لقبولها تحت اعتبار ان لا احد يحق له، ان يقول لا، لامريكا في زمن تسيطر فيه على مقدرات العالم.

لقد قلنا لا.. للامريكان الصهاينة في الادارة الامريكية، الذين يحاولون ان يفرضوا على وفدنا الاذعان والرضوخ لشروط المستوطنين الصهاينة ومخططاتهم التوسعية. ومع ادراكنا لاهمية الدور والموقع الذي تحتله امريكا، فاننا نرى ان الادارة الجديدة تتسم مواقفها بالضعف والتردد وعدم الحسم في قضايا العالم. فقد تراجعت في الموضوع العالمي الساخن، في البوسنة والهرسك بطريقة مؤسفة. وحتى في قضاياها الداخلية، فانها تتراجع نتيجة لضعفها وعدم قدرتها على الحسم بتنفيذ المشروع الاقتصادي، الذي نادت به اثناء حملة الانتخابات. وقد تراجعت مؤخرا عن بعض البنود في مشروع الضرائب المتعلقة بالكربون، تحت تأثير مجموعة الضغط النفطية وذلك لتمرير اقرار المشروع في مجلس النواب، وقد تم ذلك بصعوبة، واعتمادا على ثلاثة اصوات فقط، حيث حصل المشروع على ٢١٩ صوتا، في حين انه كان سيسقط لو حصل على ٢١٦ صوتا فقط، وقد عارضه ٢١٣ صوتا، بينهم ٣٨ صوتا من اعضاء الحزب الديمقراطي الذي يرأسه كلينتون.

يبدو ان ادارة كلينتون الضعيفة والمترددة، وجدت في ساحة الشرق الاوسط ضالتها، لتمارس هيمنتها وصفتها الجديدة (القائد الوحيد للعالم) ونظامها العالمي الجديد. فهي تمارس الضغط على العرب فقط، لتثبيت هذا الموقف. ويجد الصهاينة في الادارة الامريكية مجالا لاشباع غرور هذه الادارة، بأنهم يمارسون الدور التاريخي للولايات المتحدة، في الوقت الذي يقومون فيه بترسيخ المنهج الصهيوني في ممارسة الادارة الامريكية.. وقد عبر عن هذا الموقف مارتن انديك، المستشار الخاص للرئيس كلينتون، ومدير شؤون الشرق الاوسط وجنوب آسيا في مجلس الامن القومي، في ندوة اقامها معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى تحت عنوان (تحديات المصالح الامريكية في الشرق الاوسط.. عقبات وفرص) يوم ١٩ ايار/ ١٩٩٣ جاء فيها. (ان نهجنا حيال المفاوضات، سيتناول العمل مع اسرائيل وليس ضدها. نحن ملتزمون بتمتين شراكتنا الاستراتيجية مع اسرائيل سعيا وراء السلام والامن. ان اولئك الذين يسعون باخلاص لتحقيق سلام شامل وحقيقي، يدركون ان هذا لا يمكن ان يتحقق دون ان تقوم اسرائيل بالانسحاب من اراض. الامر الذي ينطوي على اخطار حقيقة لا بد منها. واولئك الذين يسعون الى تحقيق تقدم حقيقي، يجب ان يفهموا انه لن يتحقق التقدم بدون هذا النوع من العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة واسرائيل).

وفي هذا السياق. وتاكيدا لهذا الموقف الصهيوني الامريكي من عملية التسوية، ياتي ما قاله سفير امريكا السابق في "اسرائيل" صموئيل لويس، الذي يشغل الآن منصب (رئيس قسم تخطيط السياسة في الخارجية الامريكية) في ندوة عقدها مجلس القمة للسلام العالمي في واشنطن في ٢٣ - ٢٤ ايار/١٩٩٣، تحت عنوان (الشرق الاوسط في التسعينات والسلام العالمي)، حيث جاء في حديث لويس ما نصه: (ان اسرائيل حصلت على الورقة الامريكية مسبقا. وتمت مناقشتها مع الجانب الاسرائيلي. واجريت التعديلات اللازمة والمقبولة اسرائيليا. وهذا شيء طبيعي. لان اسرائيل هي حليفتنا الوحيدة في المنطقة وحليفتنا الاستراتيجية. ومن أهم المصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، المحافظة على امن اسرائيل وبقائها. ان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تكون الا منحازة لاسرائيل للاسباب اعلاه. وكذلك لانه يوجد شعور بالصداقة والود لدى الرأي العام الامريكي، وفي الكونغرس والادارة الامريكية تجاه اسرائيل).

وقد ختم لويس حديثه في الندوة التي شارك في الحديث فيها كل من د. اسامة الباز وعدنان ابو عودة، وممثل مكتب الشؤون الفلسطينية الاخ عبد اللطيف ريان. بقوله متباهيا بصهيونته الامريكية المتعجرفة: (اذا وجدتم وسيطا آخر يستطيع القيام بهذه المهمة فاهلا وسهلا Be My guest). ان صهاينة الادارة الامريكية في المواقع التنفيذية، يدركون انهم يتسلمون القضية برمتها. وان روح وايزمان وبن غوريون تتقمصهم، وقد وصلوا الى

موقع الخصم والحكم. وهذا ما يستدعي تصعيد الموقف الفلسطيني الرافض للاذعان والذي يتمسك بمطالبه بقوة.. ويجاهر بموقف الصريح امام الادارة الامريكية بكل مستوياتها، رافضا ان يتحكم به وبقضيته وبمصير شعبه مجموعة من الصهاينة، الذين لا يرون مهمة لامريكا في العالم الا مساندة الارهاب الاسرائيلي والتوسع الصهيوني. ان الموقف الفلسطيني هو القادر على اشعار كلينتون نفسه ووزير خارجيته كريستوفر، بان الوفد الفلسطيني الملتزم باوامر قيادته المركزية، منظمة التحرير الفلسطينية.. ورئيسها ياسر عرفات يرفض التعامل معه بوصفه مضمونا (For granted) وانه يمكنه التصرف بعيدا عن قرار القيادة، كما يسعى صهاينة الادارة الامريكية.

لقد جاءت رسالة كريستوفر الاخيرة للاخ فيصل الحسيني، والتي عبرت عن تفهمها لظروف الموقف الفلسطيني، ثم بادرت بتوجيه دعوة لوفد فلسطيني لزيارة واشنطن، لبحث موضوع وثيقة اعلان المبادىء. حيث حاول كريستوفر ان يبدي بدعوته هذه حسن نية رمزية تجاه الوفد الفلسطيني، ولكن هذه الدعوة تحمل في طياتها توجها خطيرا من قبل الادارة الامريكية، وذلك بتجاوز كل التعهدات والوعود، التي قطعها كريستوفر نفسه في حديث مع الوزير السوري فاروق الشرع، خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب، والذي تعهد فيه، بسلسلة من الاجراءات التي ستقوم بها "اسرائيل" وامريكا في حال موافقة الوفد الفلسطيني على المشاركة، تتبعها مجموعة من الاجراءات الايجابية مع انعقاد الجولة. وكما قلنا، كان الشريك الامريكي ناكصا لوعوده وعهوده. وها هو اليوم يحاول بدعوته الجديدة التي لا تزال قائمة، لتجاوز هذه الوعود، ولفرض نهج جديد على التعامل مع الوفد الفلسطيني، بعيدا عن مطالبة الولايات المتحدة بعرض رزمة تنازلات اسرائيلية على الفلسطينيين، ذلك كشرط لمشاركتهم في المباحثات. ان الادارة الامريكية تحاول ان تضمن حضور الوفد الفلسطيني، دون وعود او عهود جديدة، وحتى لا تبدو في حالة نكوص دائم.

لقد اشتملت دعوة كريستوفر على مجموعة من المسلمات الخطيرة التي تشير الى سوء النوايا لدى الادارة، بالنسبة لتصرفات الوفد الفلسطيني، ولبوادر حسن النوايا التي يبديها. فقد اشارت الى ان المشاركة في اللجان الثلاث كان انجازا ايجابيا مع انه كان في حقيقته محاولة للخوض في التفاصيل على حساب الجوهر. كما ان تسلم الوفد الفلسطيني للورقة الامريكية بعد رفض حضور الاجتماع الثلاثي اعتبر مقدمة لنقاشها، مما دفع كريستوفر لان يحدد في دعوته ان هذه الورقة لا تزال على الطاولة، وانها تشكل محطة نحو انجاز اعلان مبادىء ولقد رفضت القيادة الفلسطينية مبدأ مناقشة الورقة الامريكية ومبدأ وجودها على الطاولة.

لقد اصبح كريستوفر يدرك جيدا ان الوفد الفلسطيني الذي يدعوه للمناقشة وللحوار، يعود دائما لاتخاذ القرار من قيادته في منظمة التحرير الفلسطينية. ومن الواضح والمنطقي، انه لا تستقيم الامور، وانها لا تسير في مسارها السليم، ما دام الحوار الامريكي الفلسطيني الرسمي مجمدا، فقد حان الوقت لتقوم الادارة الامريكية بتصحيح موقفها بشكل واضح وصريح. فالوفد الفلسطيني بجميع افراده يصرحون ويعلنون دائما، انهم يتلقون تعليماتهم من المنظمة. وان كل محاولة لاحداث شرخ بين موقف الوفد الفلسطيني وموقف قيادته، سيبوء بالفشل وكل محاولات مارتن انديك لتطبيق افكاره، التي طرحها في تقريره الشهير (البناء من اجل السلام، Building for Peace). من اجل ابراز قيادة فلسطينية مسؤولة في الداخل، ستبوء بالفشل. فالفلسطيني الذي يخرج عن قرار قيادته في منظمة التحرير الفلسطينية، يصبح بالنسبة للشعب والجماهير في الارض المحتلة، (كالمنبت الذي لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى)، ولولا ثقة الشعب والجماهير بالمنظمة وقيادتها التاريخية، لما صبرت على الشروط المجحفة، التي تجري المفاوضات في ظلها. وما زوابع الرفض والرافضين لهذه المسيرة، الا التاكيد الحي على ان ثقة الشعب، هي مصدر قوة للمنظمة وقيادتها، وان مصداقية المنظمة مع شعبها وجماهيرها، هي مصدر هذه الثقة. ومهما حاول الامريكان والصهاينة معهم وغير الصهاينة، ان يتجاهلوا الدور الواضح والاساسي للمنظمة في مسيرة التسوية، فانهم لا بد ان يصلوا آجلا ام عاجلا الى القناعة الراسخة، انه لا سلام ولا امن ولا استقرار ولا هدوء في هذه المنطقة، الا باقرار الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة، وتقرير المصير، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. وهي الاهداف التي يجسدها برنامج منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المرحلة.

وانها لثورة حتى النصر



خطاب..

فارس الزمن الجميل

انه خطاب "عزت أبو الرب" واحد من رجال الزمن الصعب والجميل، واحد من أولئك الرجال الذين للحق عندهم مكانته الكبيرة، وعندهم الوطن وصدق الوصول اليه أصل المبتدأ وكل الخبر والحكاية..

أي كلام عنه في هذا الزمن الصعب والردىء.. وان كان ذكره يعطيك العزم على التجاوز دائما كما قال هو عما تعلمه من فتح.

خطاب.. أي كلام عنك في هذه الزمن، والواحد منا كان لا يتصور أن يكتب عنك، ولكنه الموت الذي يغافلنا لحكمة ربانية، فلا نملك الا أن نقول الرحمة على روحك والرحمة لروحك الطيبة، فقد كنت رجلا ككل اولئك الرجال الذين صنعوا مسارا يليق بشعب مصمم على المقاومة. كنت رجلا في دخائله كل خريطة الوطن باكتمالها برائحة البرتقال اليافاوي، ونكهة التراب المعطاء في قباطية.

عندما يقال خطاب، يقفز الى الذهن فعالية العمل السياسي في صفوف القوات وفي صفوف الشعب، انها فعالية الانتقال من خيمة الى خيمة على تلال العرقوب، والحوار من موقع الى موقع حيث تشمخ هامة الفدائي في تلك الحدود المتداخلة لادامة الصراع مع الغزاة.

كان واضحا، فاكتست ملامحه سمات الفارس..

كان مناضلا، فانحاز الى الفعل عملا، والى الطريق الصعب والطويل، كان يقول "العطاء يقربنا من الامل"، امل الوصول للحرية الهدف، والوطن الكرامة.

كان طيبا، فأحبه المقاتلون، والتفوا حوله، يسألون ويحاورون، ويحولون تلك الكلمات البسيطة الى فعل كبير في زوايا الوطن الفلسطيني الذي نحب..

(٢)

مشوار عمره، مثل طوله الفارع، كان وظل يترصد الخطوة المؤدية الى دروب الوطن.. فلسطين هي الهاجس، وهي اللغة، هي المبنى والمعنى وهي كشاف صدق اللغة فلم يعرف يوما مراوغة اللغة لانه لم يعرف يوما مراوغة فلسطين وحتى تلك السنين الطوال التي قضاها في أعماق الجفر الصحراوي، كانت الليالي تضيء في باله ضوء الامال التي يصنعها الفدائيون في رحلة صناعة الوطن واسترداده.. ولذا كان السجن على ضيقه، يحن بمسارب من نوع ما للاتصال بتدفق الحياة التي يصنعها الفدائيون خارج السجن..

ويظل هو خطاب "عزت أبو الرب" لا يتيح لنا الا الاستمرار في ما آمن به، وما نؤمن به جميعا.. التمسك بالطريق وصولا الى الوطن..

فيا سيدي البطل المترجل عن سرج الحرية والحياة.. ستظل المواقف كل المواقف في البال.. فالانسان موقف.. وكم كنت مخلصا لتلك الروح الوقادة.. روح فتح فكرا وسلوكا.. ولذلك أحبك كل الرجال وكل الطيبين في هذا الوطن..

يا أبو حسام ماذا يقول القلم، بل ماذا تقول الروح في رحيلك.. سوى ذلك العهد التي تجدده منا مرات أمام أبطال الحياة الشهداء.. فعهدا في المضي على الطريق حتى النصر.. وتلك وهذه الامانة المتجددة أوصلها للابطال الذين سبقوك الى عالم الشهادة.. فحكاية فتح والوطن بالنسبة للمناضلين والشعب.." ان الطريق سيمضي حتى النصر الكبير.. ولروحك الرحمة والمجد".

- الاتصالات والمراسلات -

البريد الخاص ـ 1080 ص . ب . 18 تونس ـ الجمهورية التونسية ـ فاكسميل : 767599